



كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

## أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك التجارية الأردنية

### The Impact of the Board of Director Structure on the Voluntary Disclosure in the Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالب

باسل محمد قاسم القصيري

الرقم الجامعي

١٧٢٠٥٠٤٠٢٧

إشراف الاستاذ الدكتور

محمد ياسين الرحاحله

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

الفصل الثاني ٢٠١٩

## التفويض

أنا باسل محمد قاسم القصيري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ: ٢٠١٩/ /

## إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الطالب: باسل محمد قاسم القصيري الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٤٠٢٧

تخصص: محاسبة - الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، والمعمول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بأعداد رسالتي بعنوان:

### أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري في البنوك الاردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطروحات العلمية، كما اني اعلن أن رسالتي غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيسا على ما تقدم فأنتني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: / ٢٠١٩

التوقيع: .....

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

### قرار لجنة المناقشة

أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري في البنوك التجارية الاردنية

### The Impact of the Board of Director Structure on the Voluntary Disclosure in Jordanian Commercial Banks

وأوصى بإجازتها بتاريخ: 2019/4/30م

إعداد

باسل محمد قاسم القصيري

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد ياسين الرحاحله

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

	مشرفاً ورئيساً	الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحله
	عضواً	الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري
	عضواً	الدكتور مهند اكرم مقبل
	عضواً خارجياً	الدكتور زياد عودة العمادة

## الإهداء

إليك يا من كلله الله بالوقار والهيبة... الى من يتوسط اسمه على واجهة رسالتي يا معلمي

وسندي أدامك الله ذخراً وفخراً لي (والدي العزيز)

إليك سيدتي... إليك يا من ارهق قلبها بالسؤال عني يا من علمتني الصبر والاجتهاد والابداع

ألبسك الله ثوب الصحة والعافية (والدتي العزيزة)

إيكم يا من تزالون بجانبني ترقبون نجاحي وتقدمي، وتقدمون لي كل الحب.. وكل الدعم

(إخوتي الأعزاء)

إليك حبيبتي... ما من يجري حبك في قلبي ويلهج بذكراك فؤادي

(أختي الحبيبة)

إلى من شجعوني وجعلوا الحياة وجعلوا الحياة جميلة في عيني وشاطروني الأمل والأمل

(أهلي وأصدقائي)

الباحث

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، واهب النعم ومسبغها، وهادي الأمم ومسعدها. كما أتقدم بعظيم شكري وأحترامي وتقديري إلى الصرح العلمي الشامخ جامعتي الحبيبة جامعة آل البيت، ممثلة بأعضاء الهيئة التدريسية الكرام وأخص بالذكر اساتذة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجهودهم المشكورة في توفير كافة وسائل الدعم العلمي طيلة فترة الدراسة.

أتقدم بخالص الشكر ووافر الإمتنان إلى استاذي ومشرفي الدكتور (محمد الرحاحلة)، على تفضله قبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدم لي من توجيهات وإرشادات وملاحظات قيمة، لإخراج هذا العمل بهذه الصورة أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذه الرسالة وإثرائها بالنصائح والتوجيهات، التي تساعد في إخراجها بأفضل صورة، أسأل الله أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم.

الباحث

## الفهرس

ب.....	التفويض
ج.....	إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	الفهرس
ي.....	قائمة الجداول والاشكال
ك.....	الملخص باللغة العربية
ل.....	Abstract
١.....	الفصل الاول الإطار العام للدراسة
٢.....	١,١ المقدمة
٣.....	٢,١ مشكلة الدراسة
٥.....	٣,١ أهداف الدراسة
٥.....	٤,١ أهمية الدراسة
٦.....	٥,١ أنموذج الدراسة
٧.....	٦,١ المصطلحات الدراسة
٨.....	٧,١ فرضيات الدراسة
١٠.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
١١.....	المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لمجلس الإدارة
١١.....	١,٢ تمهيد
١٣.....	١,١,٢ مفهوم مجلس الادارة:
١٦.....	٢,١,٢ الهيكل التنظيمي لمجلس الادارة:
٢٧.....	٣,١,٢ مهام وواجبات مجلس الادارة
٣٧.....	٤,١,٢ دور رئيس مجلس الادارة وواجباته
٤٠.....	٥,١,٢ واجبات اعضاء مجلس الادارة
٤١.....	٦,١,٢ اجتماعات مجلس الادارة
٤٤.....	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح الاختياري
٤٤.....	١,٢ تمهيد:
٤٨.....	١,٢,٢ مفهوم الافصاح الاختياري:

٥٥	..... حوافز الافصاح الاختياري
٦٠	..... مزايا الافصاح الاختياري وفق حوكمة الشركات ونظرية الوكالة وكفاءة السوق :
٦٤	..... اهمية الافصاح الاختياري
٦٧	..... قياس الافصاح المناسب
٦٩	..... طرق واساليب الافصاح عن المعلومات في المصارف:
٦٩	..... اهمية توفير الافصاح والشفافية في القطاع المصرفي:
٧٢	..... أثر هيكل مجلس الادارة على الافصاح الاختياري في البنوك والمصارف الاردنية
٧٦	..... المبحث الثالث: الدراسات السابقة
٧٦	..... الدراسات العربية
٨٦	..... الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
٩٦	..... ما يميز هذه الدراسة:
٩٨	..... <b>الفصل الثالث منهجية الدراسة</b>
٩٩	..... المقدمه
٩٩	..... مجتمع وعينة الدراسة
١٠٠	..... متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
١٠٤	..... نموذج الدراسة
١٠٥	..... <b>الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات</b>
١٠٦	..... تمهيد
١٠٦	..... تحليل مؤشر الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية
١١٠	..... التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
١١٢	..... اختبار التوزيع الطبيعي
١١٣	..... Multicollinearity اختبار الارتباط المتعدد
١١٥	..... Autocorrelation اختبار الارتباط الذاتي
١١٦	..... Stationary اختبار استقرارية البيانات
١١٦	..... Hausman نتائج اختبار
١١٧	..... نتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد بطريقة التقديرات العشوائية
١١٩	..... ٤,١٠ نتائج اختبار الفرضيات الفرعية لنموذج الدراسة
١٢٢	..... <b>الفصل الخامس النتائج والتوصيات</b>
١٢٢	..... ١,٥ تمهيد
١٢٢	..... ٢,٥ النتائج
١٢٢	..... ٣,٥ التوصيات



١٢٣	١,٥ تمهيد.....
١٢٣	٢,٥ النتائج.....
١٢٤	٣,٥ التوصيات.....
١٢٥	المراجع.....
١٢٥	المراجع العربية.....
١٣٢	المراجع الاجنبية.....

## قائمة الجداول والاشكال

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
92	قياس متغيرات الدراسة	جدول رقم (٣,١)
95	نسبة الافصاح الاختياري لكل سنة من سنوات الدراسة	جدول رقم (٤,١)
96	نسبة الافصاح الاختياري لكل مجموعة من مجاميع البنود في كل بنك	جدول رقم (٤,٢)
97	نسبة الافصاح الاختياري لكل بند من بنود الافصاح الاختياري	جدول رقم (٤,٣)
99	الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	جدول رقم (٤,٤)
101	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	جدول رقم (٤,٥)
102	مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة	جدول رقم (٤,٦)
103	نتائج اختبار Q-Stat للارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار	جدول رقم (٤,٧)
104	اختبار جذر الوحدة	جدول رقم (٤,٨)
١٠٥	نتائج اختبار Hausman	جدول رقم (٤,٩)
١٠٥	نتائج اختبار الانحدار المتعدد	جدول رقم (٤,١٠)
رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
6	أنموذج الدراسة	شكل رقم (١,١)
100	اختبار التوزيع الطبيعي	شكل رقم (٤,١)

## أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالب

باسل محمد قاسم القصيري

إشراف

الاستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحله

### الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للوصول الى النتائج التي كان من اهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل مجلس الادارة على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥% على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية، كما تشير نتائج الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية، واخيراً يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية الرئيس التنفيذي على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية). وأوصت الدراسة على ضرورة اهتمام البنوك الأردنية في سوق عمان المالي بزيادة الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالعاملين كنظام التقاعد وفئات الرواتب.

**الكلمات المفتاحية:** مجلس الادارة، الإفصاح الاختياري، الازدواجية، الحوكمة المؤسسية.

# **The Impact of the Board of Director Structure on the Voluntary Disclosure in Jordanian Commercial Banks**

**Prepared by**

Basil Mohammad Qasim Al-Qusairy

**Supervised by**

Prof. Dr. Mohammed Al- Rahahle

## **Abstract**

This study aimed to identify the effect of the board of directors' structure on voluntary disclosure in the Jordanian banks during the period (2013-2017). The study used the multiple regression model to reach the results which were the most important, there is a statistically significant impact on the structure of the Board of Directors on the level of voluntary disclosure in Jordanian banks and there is also a statistically significant effect on the proportion of directors who own more than 5% at the level of voluntary disclosure in Jordanian banks. The results of the study indicate that there is a statistically significant effect on the percentage of executive board members at the level of voluntary disclosure in Jordanian banks. Finally, there is a statistically significant effect of the duality the chief executive officer at the level of voluntary disclosure in the Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange (Stock Exchange).

The study recommended that Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange should be more concerned with increasing the disclosure of data related to employees such as pension system and salary categories.

**Keywords:** Board of Directors, Voluntary Disclosure, Duality, Corporate Governance

## الفصل الاول الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة

٢,١ مشكلة الدراسة

٣,١ أهداف الدراسة

٤,١ أهمية الدراسة

٥,١. أنموذج الدراسة

٦,١ المصطلحات الدراسة

٧,١ فرضيات الدراسة

## ١,١ المقدمة

في ظل التطورات الاقتصادية والتقنية التي شهدتها العقد الأخير من القرن الماضي سعت ولا تزال تسعى البنوك الى المزيد من التطور والتقدم في جميع مجالات نشاطاتها وكل بنك يسعى الى تحسين الافصاح بشكل عام والافصاح الاختياري بشكل خاص والى زيادة ثقة المستثمر في القوائم المالية، وحتى يتحقق ذلك يجب أن تتحلى البنوك بمجلس إدارة كفؤ وعلى درجة عالية من المعرفة، ولأن مجلس الإدارة هو واجهة البنك وهو المسؤول عما يتعرض له البنك من إيجابيات وسلبيات وهو المخول باتخاذ القرارات المالية والادارية، حيث ان هذا النوع من القرارات يحتاج الى خصائص يجب ان يتميز بها أعضاء المجلس منها ما يتعلق بالمؤهلات العلمية والعملية ومنها ما يتعلق بالجانب السلوكي وأخلاقيات المهنة (باحاجر و الحجيلي، ٢٠١٧).

ومن هنا جاءت الحاجة الى تطبيق الحاكمية المؤسسية ومبادئها كما اقترتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Cooperation an Development) لتعزيز دور الافصاح والشفافية والوضوح والتقليل من عمليات الغش والاحتيال والتلاعب التي يمارسها بعض مجالس الإدارة في البنوك والتي تؤدي الى الإضرار بالمساهمين والمستثمرين وتشويه سمعة البنك.

ووفقا لمبادئ الحوكمة يشرف على ادارة كل بنك مجلس إدارة حيث ان مجلس الإدارة هو المسؤول عن حماية حقوق المساهمين من خلال ضمان أن مصالحهم ومصالح المدراء تسير في نفس الاتجاه ونفس المصلحة وهي تعظيم قيمة البنك (شهد و العيسى، ٢٠١٨).

وفي الأردن ينص قانون حوكمة الشركات للبنوك في سوق عمان للأوراق المالية على أن مجلس الادارة يقوم بمهام إدارة البنك لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب وأن البنوك يجب أن تدار من قبل مجلس إدارة لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد على ثلاثة عشر عضوا وعلاوة على ذلك يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين بشكل جيد، مثل التمتع بالتعليم الكافي والمعرفة والخبرة في الشؤون الإدارية. لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر هيكل مجلس الادارة وشروط تكوينه على الافصاح الاختياري بشكل خاص في البنوك التجارية الاردنية وذلك بالتركيز على البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٧-٢٠١٣).

## ٢,١ مشكلة الدراسة

بعد العديد من الاحداث الاقتصادية الصعبة التي حدثت في القرن الماضي والتمثلة بانهيار عمالقة الشركات العالمية بسبب الفساد الإداري وبسبب وجود مشاكل تتعلق بأخلاقيات المهنة، وحدثت الأزمة العالمية المالية التي تأثرت فيها العديد من الدول، أصبح لمفهوم حوكمة الشركات اهتماما واسعا في كثير من البلدان حيث يتناول هذا المفهوم جوانب تتعلق بكيفية ادارة البنك بكفاءة، كما ركز أيضا على مجالس الإدارة باعتبارها الهيئة الحاكمة في البنوك.

وبسبب الدور الحساس والجوهري الذي يقوم به مجلس الإدارة في ادارة البنك وفي اتخاذ قرارات صحيحة ومناسبة من شأنها أن تؤثر على أداء البنك وحتى على استمراريته، فإن هيكل مجلس الادارة هو واحد من قضايا حوكمة الشركات الأكثر أهمية. كما أن العديد من الشركات تعمل على تجسيد التنوع في مجالسها للوصول الى أداء أفضل.



لهذا جاءت الدراسة للتركيز على تحليل اثر هيكل مجلس الادارة وطبيعة تكوينه في البنك على الافصاح الاختياري من خلال دراسة خصائص هيكل مجلس الإدارة وشروط تكوينه وفقا لمبادئ الحوكمة التي تتمثل في (أعضاء مجلس الادارة المستقلين، ازدواجية الرئيس التنفيذي، أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين، الاعضاء الذين يملكون اكثر من ٥.٠٪) ويتم ذلك من خلال توجيه التساؤلات التالية:

١- ما هو أثر نسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين على الافصاح الاختياري في البنوك المدرجة في بورصة عمان؟

٢- ما هو أثر ازدواجية الرئيس التنفيذي على الافصاح الاختياري في البنوك المدرجة في بورصة عمان؟

٣- ما هو تأثير نسبة اعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على الافصاح الاختياري في البنوك المدرجة في بورصة عمان؟

٤- ما هو تأثير نسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥% من الاسهم على الافصاح الاختياري في البنوك المدرجة في بورصة عمان؟

## ٣,١ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى بيان اهم النقاط الرئيسية التي تتمحور حول مجلس الادارة والافصاح الاختياري وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:

- ١- بيان الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان.
- ٢- دراسة اثر نسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين على الافصاح في البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان.
- ٣- دراسة اثر ازدواجية الرئيس التنفيذي على الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان.
- ٤- دراسة اثر نسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان.
- ٥- دراسة اثر نسبة الاعضاء الذين يملكون اكثر من ٥% اسهم البنك على الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان.
- ٦- التعرف على اثر هيكل مجلس الإدارة على الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية الأردنية لاستجلاء الواقع الذي تمارسه تلك البنوك، وذلك في محاولة لزيادة القدرة على تعميم اطار الافصاح الاختياري.

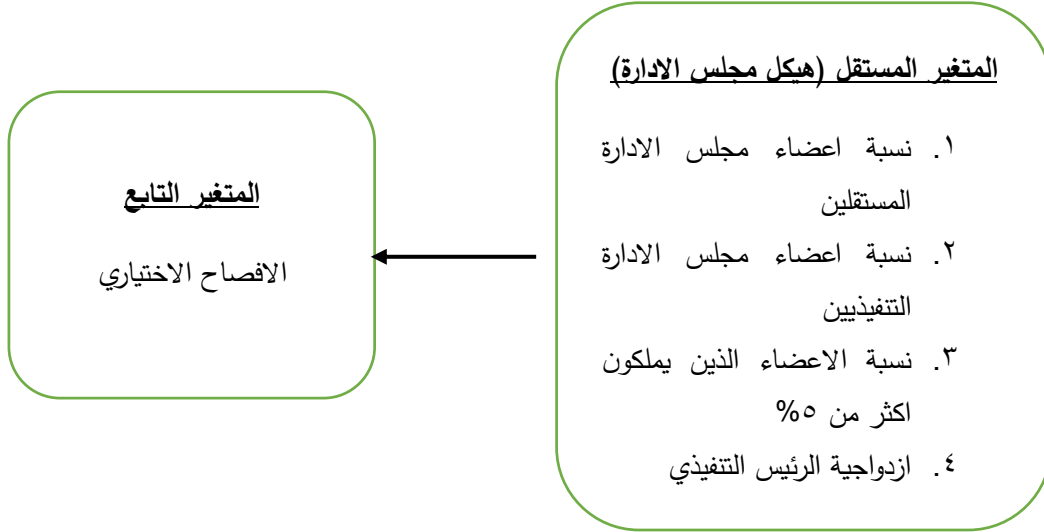
## ٤,١ أهمية الدراسة

استعراضاً للأدبيات السابقة عن أثر هيكل مجلس ادارة البنوك على الافصاح الاختياري، يشار إلى أن معظم الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع أجريت في البلدان المتقدمة. وقد

يعزى هذا إلى حقيقة أن إجراء هذه الدراسات يتطلب معين من الإفصاح عن الأشخاص الذين يتولون إدارة وتوجيه البنك. ونظرا لان هذه المعلومات اصبحت متاحة في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة عمان، فان هذا يوفر فرصة البحث وتوسيع تناول بعض الدراسات التي أجريت في ومحاولة تطبيقها على الأردن وباستخدام بيانات البنوك المدرجة في بورصة عمان. وهكذا، ومن المؤمل أن هذه الدراسة بما ستكشفه من نتائج قد تسهم في زيادة المعرفة لدينا حول تأثير هيكل مجلس ادارة البنوك الاردنية على الإفصاح الاختياري، ومساعدة واضعي القوانين التي تهتم بتحسين قانون حوكمة الشركات. ويضاف الى ذلك اعتماد الدراسة على اسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

## ١, ٥. أنموذج الدراسة

شكل رقم (١, ١): أنموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث

## ٦,١ المصطلحات الدراسة

**مجلس الادارة:** يتمثل مجلس الإدارة في هيئة مكونه من عدد الاعضاء سواء كانوا أعضاءً منتخبين او معينين، يتولون الاشراف بشكل جماعي مشترك على انشطة المنظمة او الشركة أو المؤسسة، ويكون مؤلفاً من فئتين من الاعضاء: حيث تتكون الفئة الاولى من الاعضاء التنفيذيين من داخل الشركة، أما الفئة الثانية فتتكون من الاعضاء المستقلين أو غير التنفيذيين والمساهمين الذي يملكون أكثر من (٥%) من اسهم الشركة(رياض،٢٠١٣).

**عضو مجلس الادارة المستقل:** وهو العضو الذي يتم أنتخابه او اختياره من خارج الشركة من الاشخاص ذو الخبرة والكفاءة والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة وعادة ما تكون نسبة الاعضاء المستقلين بعدها الادنى (٣/١) ثلث حجم مجلس الادارة. كما يجب ان تتوفر لهم المعلومات الكافية لكي يتسنى لهم الاضطلاع بمسؤولياتهم وقيامهم بواجباتهم الملقاة على عاتقهم (قانون الشركات الاردني (٢٢) وتعديلاته،٢٠١٦).

**عضو مجلس الإدارة التنفيذي:** وهو العضو المنتخب من داخل الشركة من قبل هيئة المساهمين والتي تمثل اعلى سلطة في الشركة، ويتم اختياره وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي وبالاقتراع السري، كما يجب ان لا تكون بين العضو التنفيذي اية علاقة بينه وبين الشركة او ادارتها، كما يجب ان يكون على درجة مناسبة من الكفاءة والخبرة والقدرة على صياغة القرارات السليمة، كما يجب ان تكون لديه المعلومات الكافية كي يضطلع بمسؤولياته والواجبات الملقاة على عاتقه(عيازي وحوالد،٢٠١٢).

ازدواجية الرئيس التنفيذي : يُقصد بالازدواجية هو ان يمارس الرئيس التنفيذي للشركة عمله كرئيس لمجلس الادارة، اي لا يجوز الجمع بين منصبي الرئاسة لشخص واحد لان ذلك يُضعف من استقلالية مجلس الإدارة الى حد كبير لا يستطيع معه ان يتخذ المجلس قراراً سليماً (التميمي، ٢٠١٦).

الاعضاء الذين يملكون اكثر من (٥%) من اسهم الشركة : بالإضافة الى الاعضاء التنفيذيين والمستقلين فإنه يمكن اختيار اعضاء المساهمين الذين يملكون ما نسبته (٥%) من اسهم الشركة او من المساهمين المسيطرين او الرئيسيين، كما ان شروط عضوية المجلس التي تسري على الفئات الاخرى تسري على الاعضاء المساهمين (حذوف، ٢٠١٢).

الافصاح الاختياري : يعرف الافصاح الاختياري اجرائياً بأنه جزء من الافصاح الشامل والذي يتعلق بالإفصاح عن معلومات غير مشروطة بقوانين او تعليمات كما يتضمن هذا المفهوم الافصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية من جانب مديري الشركات والتي تكون متاحة لديهم وغير ملزمين بالإفصاح عنها قانونياً (العكر، ٢٠١٠).

## ٧,١ فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى اختبار فرضيات الدراسة من اجل الوصول الى النتائج ومعرفة أثر المتغير المستقل بأبعاده (نسبة الاعضاء المستقلين، ازدواجية الرئيس التنفيذي، نسبة الاعضاء

التنفيذيين و نسبة الاعضاء الذين يملكون ٥% من اسهم البنك) على الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية

$H_{01}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥% على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

$H_{02}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

$H_{03}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

$H_{04}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية الرئيس التنفيذي على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

## الفصل الثاني

### الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لمجلس الإدارة

١,٢. تمهيد

١,١,٢ مفهوم مجلس الادارة:

٢,١,٢ الهيكل التنظيمي لمجلس الادارة:

٣,١,٢ مهام وواجبات مجلس الادارة

٤,١,٢ دور رئيس مجلس الادارة و واجباته

٥,١,٢ واجبات اعضاء مجلس الادارة

٦,١,٢ اجتماعات مجلس الادارة

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للإفصاح الاختياري

١,٢. تمهيد:

١,٢,٢ مفهوم الافصاح الاختياري:

٢,٢,٢ حوافز الافصاح الاختياري

٣,٢,٢ مزايا الافصاح الاختياري وفق حوكمة الشركات ونظرية الوكالة وكفاءة السوق :

٤,٢,٢ اهمية الافصاح الاختياري

٥,٢,٢ قياس الافصاح المناسب

٦,٢,٢ طرق واساليب الافصاح عن المعلومات في المصارف :

٧,٢,٢ اهمية توفير الافصاح والشفافية في القطاع المصرفي :

٨,٢,٢ أثر هيكل مجلس الادارة على الافصاح الاختياري في البنوك والمصارف الاردنية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

١,٣,٢ الدراسات العربية

٢,٣,٢ الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

٣,٣,٢ ما يميز هذه الدراسة:

## المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لمجلس الإدارة

### ١,٢. تمهيد

في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية والتي نتج عن انهيار وافلاس بعض من عمالقة الشركات العالمية مثل الشركة (انرون ENRON) وشركة وورلدكم (WORLDCOM) في الولايات المتحدة الامريكية بالإضافة الى عدد من الشركات العالمية في الدول الاخرى مثل اسيا والدول الاوروبية والتي شهدها العالم في التسعينات من القرن الماضي وما شهدته العالم من تحرير الاسواق المالية وتزايد انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود في ظل العولمة، كذلك اتساع حجم الشركة وانفصال الملكية عن الادارة والتي ادت الى ضعف اليات الرقابة على تصرفات المديرين، الامر الذي ادى الى وقوع الاخطاء والازمات المالية في جميع دول العالم وما ترتب عليه من الاعداس المالي للبنوك الممولة والافلاس احيانا وذلك كما حدث فب العقد الاول من هذا القرن وعلى وجه الخصوص في العام ٢٠٠٨ نتيجة للازمة العقارية والتي ولدتها التجاوزات في عمليات الائتمان (دبله وجلاب، ٢٠١٣).

كل ذلك اظهر الحاجة الى الاصلاح العاجل في الوضع المالي العالمي فازدادت وتيرة المطالبات بضرورة وجود مجموعة من القواعد والضوابط والمبادئ الاخلاقية والمهنية لاستعادة الثقة والمصدقية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، لأن هذه المعلومات يحتاجها مستخدمو القوائم المالية على اختلاف فئاتهم وطوائفهم واغراضهم وخصوصا المستثمرين منهم للتعرف على الوضع المالي للشركة المعنية بالأمر والتي يملكون فيها اسهماً استثمارية



لاتخاذ القرارات المناسبة، وقد تمثلت تلك القواعد والضوابط والمبادئ فيما يسمى (حوكمة الشركات) (Corporate Governance) أو الحاكمة المؤسسية أو ما يسمى بسلطة الإدارة الرشيدة كما توافقت على تسميتها العديد من المجالس والمجامع المهنية والهيئات ذات الصبغة الحكومية مثل هيئات الأوراق المالية وأسواق رأس المال وصدّرت لها القواعد والمعايير والمبادئ (حجازين، ٢٠١٣).

كما بلورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ تلك الحوكمة وحددتها في ستة مبادئ في عام (٢٠٠٤) وكان أهمها مسؤوليات مجلس الإدارة والافصاح الاختياري اللذان يشكلان متغيرات هذا البحث.

كما أثارت الحوكمة اهتمام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لما لها من اثر واضح في زيادة الكفاءة وتعميق دور القطاع المالي والمصرفي في البنوك واسواق المال ورفع معدلات الاستثمار، بالإضافة الى دورها في دعم القدرات التنافسية وترشيد قرارات التمويل ومضاعفة الارباح وتوفير فرص العمل بما يحفظ مصالح المتعاملين (الغريب، ٢٠١٢).

من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث العلاقة الترابطية بين مبادئ الحوكمة وهما هيكل مجلس الإدارة وشروط تكوينه على الافصاح الاختياري لما له من تركيز على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

## ٢, ١, ١ مفهوم مجلس الإدارة:

ان المفهوم العام لمجلس الإدارة يتمثل في هيئة مكونة من عدد من الاعضاء سواء كانوا أعضاء منتخبين او معينين، يتولون الاشراف بشكل جماعي مشترك على أنشطة منظمة او شركة او مؤسسة، ويكون مؤلفا من فئتين من الاعضاء: حيث تتكون الفئة الاولى من الاعضاء التنفيذيين من داخل الشركة وتتكون الفئة الثانية من الاعضاء المستقلين او غير تنفيذيين والمساهمين الذين يملكون اكثر من (٥%) من اسهم الشركة (جلاب، ٢٠١٠).

وغالبا ما يشار الى مجلس الادارة بأكثر من مسمى مثل مجلس المحافظين ومجلس المديرين ومجلس الحكام ومجلس الامناء، او يشار اليه باختصار (المجلس) وفي الشركات المساهمة يجري عادة انتخاب اعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة للمساهمين وهي أعلى سلطة في ادارة الشركة، ويقوم المجلس بمسؤولياته والواجبات الملقاة على عاتقه وفقا للقوانين والقواعد المرعية ومبادئ الحوكمة والمعايير الدولية.

ووفقا لما يحدده نظام الشركة وبمقتضى مبادئ الحوكمة والادارة الرشيدة يتولى ادارة الشركة المساهمة مجلس ادارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة اعضاء ولا يزيدوا على ثلاثة عشر عضوا، على ان يتم انتخابهم وفق اسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة والاقتراع السري على ان يكون (٣/١) ثلث اعضاء المجلس من الاعضاء المستقلين بالحد الأدنى (دعبوز، ٢٠١٤).

ولان مسؤوليات مجلس الإدارة تعتبر مبدأ هاما من مبادئ الحوكمة المؤسسية التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد نص هذا المبدأ على انه يجب ان تتيح ممارسات حكومة الشركات الخطوط الارشادية والاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب ان تكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان تضمن مساءلة مجلس الادارة من قبل الشركة والمساهمين (الزابير، ٢٠١٣).

تتفاوت هياكل واجراءات مجالس الادارة تفاوتا واسعا فيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودليل الحوكمة للدول ذاتها، فبعض الدول يسرى بها لنظام مجالس ذات المسؤولية، وهو النظام الذي يفصل بين الوظيفتين الإشرافية والادارية، وفي هذه النظم يوجد مجلس اشرافي يتكون من اعضاء غير تنفيذيين ومجلس ادارة يتكون من تنفيذيين بالكامل.

وفي بعض الدول الاخرى يوجد مجلس موحد يجمع بين اعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، وتعد هذه المبادئ عامة بالدرجة التي تمكن من تطبيقها على اي من هياكل مجلس الادارة التي تسند اليها وظائف تسيير امور الشركة ومتابعة المديرين (عيازي وخالود، ٢٠١٢).

يتولى مجلس الادارة الى جانب دوره في توجيه استراتيجية الشركة المسؤولية الرئيسية عن متابعة اداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين علاوة على منع تعارض المصالح والموازنة بين المتطلبات التنافسية التي تواجهها الشركة.

ولكي يتسنى لمجلس الادارة الاضطلاع بمسؤولياته بصورة فعالة يتعين ان تتوفر له درجة من الاستقلال عن الادارة التنفيذية، كذلك فمن بين المسؤوليات العامة لمجلس الادارة تبرز

مسؤولية تنفيذ النظم التي تصاغ لضمان التزام الشركة بالقوانين السارية بما في ذلك قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة، وتكافؤ الفرص والصحة والسلامة المهنية، علاوة على هذا فمن المتوقع ان تأخذ مجالس الادارة بعين الاعتبار مصالح كافة الاطراف المعنية، وان تتعامل معها على نحو يتسم بالعدالة. وبرز هذه الاطراف العاملين والمقترضين (الدائنين) والعملاء والموردين والمجتمعات المحلية، كما تبرز في هذا الصدد ايضا اهمية مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية (عبد الرزاق، ٢٠١١).

كما ينبغي ان يتخذ اعضاء مجلس الادارة قراراتهم على اسس من المعلومات الكاملة وبالأمانة والمسؤولية والعناية الواجبة، وان يتم ذلك تحقيقا لمصالح الشركة والمساهمين.

وفي بعض الدول تنص القوانين على قيام مجالس الادارة بالعمل لمصالح الشركة اخذين بعين الاعتبار مصالح المساهمين والعاملين والمجتمع، الا ان العمل لمصالح الشركة ينبغي ان لا ينتج عنه السماح للإدارة بأن تصبح ادارة مطوقة وتفرض ارادتها على الجميع.

وبما ان قرارات مجلس الادارة تؤثر على مجموعات مختلفة من المساهمين بصورة متفاوتة، فإنه يتعين على مجلس الادارة معاملة كافة المساهمين بصورة عادلة، كما يجب ان يضمن مجلس الادارة التوافق مع القوانين السارية اخذا في الاعتبار مصالح الاطراف المعنية (اصحاب المصالح) (دبله وجلاب، ٢٠١٣).

## ٢,١,٢ الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة:

يمثل مجلس الإدارة الوسيلة التي تمكن الشركة من النمو والنجاح والاستمرارية، ولهذا فإن وجود مجلس إدارة مناسب ويتمتع بكفاءة وفعالية يعد أمراً حاسماً لنجاح واستمرارية هذه الوسيلة (مجلس الإدارة)، ولهذا يجب ان يكون لكل شركة مجلس إدارة يتضمن العدد الأمثل من الكفاءات لأداء أدواره ومسئوليته ويكون قادراً على اتخاذ القرارات باستقلاليه بما يحقق مصلحة الشركة مع الاخذ بعين الاعتبار المزيج المتوازن بين الاعمار والجنس والخبرات المختلفة وقد نص قانون الشركات الاردني على انه يجب ان يكون لكل شركة مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل مالكيها مع الاخذ بعين الاعتبار اصحاب المصالح الاخرين وغايات الشركة واستدامتها، وتتمثل مهمة مجلس الإدارة وفقاً لهذا في ضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة ومراقبة الإدارة التنفيذية بشكل فعال والخضوع لمساءلة من قبل الشركة واصحاب المصالح فيها (ابو شلوع، ٢٠١٣).

يتألف مجلس الإدارة وفقاً لأحكام المادتين (٣٢،٣١) من قانون الشركات الاردني من (قانون الشركات الاردني رقم (٢٢) وتعديلاته، ٢٠١٦).

أ- عدد مناسب من الاعضاء المؤهلين لا يقل عن سبعة اشخاص وان يتمتع هؤلاء الاعضاء بالمعرفة والخبرة والمهارات اللازمة للأشراف على شؤون الشركة ومتابعتها

ب-١. كما يجب ان لا يقل عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس من غير أعضاء الإدارة التنفيذية.

٢. وفقاً لتعليمات القانون يقصد بعضو مجلس ادارة الشركة المستقل هو العضو الذي لا يوجد بينه وبين الشركة او اي شركة اخرى حليفة او اي من مدراءها اي صلة تتعارض او من المحتمل ان تتعارض مع استقلالية العضو في اتخاذ قراراته

جـ. لغايات الفقرة (ب) من المادة المذكورة ايضاً تعتبر من الحالات التي تؤثر على استقلالية عضو مجلس ادارة الشركة ما يلي (قانون الشركات الاردني رقم (٢٢) وتعديلاته، ٢٠١٦):

١. اذا كان عضو مجلس ادارة الشركة موظفاً في شركة او اي شركة اخرى حليفة خلال فترة تولية المنصب او خلال سنتين المالييتين السابقتين على ذلك.

٢. اذا كان عضو مجلس ادارة الشركة مرتبطاً مع احد موظفي الشركة الرئيسيين او اي شركة حليفة بعلاقة زوجية او قرابة من الدرجة الثانية وكانت هذه العلاقة قائمة خلال السنوات المالية الثلاث السابقة .

٣. اذا كان عضو مجلس الادارة يمتلك (٥%) او اكثر من اسهم الشركة.

٤. اذا كان عضو مجلس الادارة له سيطرة على الشركة.

٥. اذا كان هناك علاقه استشارية او منفعة تجارية مباشرة او غير مباشرة بين عضو مجلس ادارة الشركة والشركة نفسها او اي شركة اخرى حليفة، او اذا قبل العضو المستقل اي مكافاة او

تعويض من الشركة او اي شركة حليفة غير المكافاة او التعويض عن الخدمات التي يقدمها في مجلس الادارة للسنة المالية الحالية او خلال السنوات المالية الثلاث السابقة

د-لمجلس ادارة الشركة وعلى الرغم من توافر حالة او اكثر من الحالات في عضو مجلس الادارة الواردة في الفقرة (ج) من هذه المادة ان يعتبر هذا العضو مستقلا شريطة الافصاح بشكل كامل عن حالة هذا العضو وان يبرر سبب اعتباره مستقلا.

هـ- يشترط ان يكون رئيس مجلس الادارة في الشركة من غير اعضاء الادارة التنفيذية وبمقتضى مبادئ الجوكمة او الادارة الرشيدة التي اصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) يتولى ادارة الشركة المساهمة مجلس ادارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة اعضاء ولا يزيدوا عن ثلاثة عشر عضوا وفقا لما يحدده نظام الشركة على ان يتم انتخابهم وفق اسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة وبالاقتراع السري على ان يكون (٣/١) ثلث اعضاء المجلس على الاقل من الاعضاء المستقلين.

كما نص المبدأ الخاص بمسؤولية مجلس الادارة على ما يلي (دليل الحوكمة، ٢٠١٦):

أ-تكون مدة حكم المجلس ٤ سنوات ابتداء من تاريخ انتخابه.

ب-يسمى عضو مجلس الادارة من الاشخاص الاعتباريين(شركة) شخصا طبيعيا لتمثيله طيلة مدة المجلس.

ج-يمثل مجلس الادارة كافة المساهمين وعليه بذلك العناية المهنية اللازمة في ادارة الشركة وتخفيض الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة واهدافها وغاياتها.

د-لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس ادارة واي منصب تنفيذي اخر من الشركة.

هـ-يجب ان يكون عضو مجلس الادارة مؤهلا، ويتمتع بقدر كافي من المعرفة بالأمور الادارية والخبرة وان يكون ملما بالتشريعات ذات علاقة وبحقوق وواجبات مجلس الادارة.

و-لا يجوز لعضو مجلس الادارة او من يمثله ان يكون عضوا او ممثلا لعضو مجلس ادارة شركة اخرى مشابهة او منافسة لها من اعمالها او مماثلة لها في غاياتها واهدافها، وفي جميع الاحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس ادارات اكثر من خمس شركات بصفته الشخصية او بصفته ممثلا للشخص الاعتباري

ز-لا يجوز للشركة ان تقدم قرضا نقديا من اي نوع لرئيس مجلس الادارة او اي من أعضائه او لأي من اقربائهم، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها ان تقرض ايا ممن سبق وذكرهم وفق الشروط التي تتعامل بها مع عملائها الاخرين على ان يتم الافصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة.

ح-توفر الشركة لأعضاء مجلس الادارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بعملهم والالمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.



ط-على مجلس الادارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الادارية والفنية اللازمة في اشخاص الادارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة اليهم.

ي-للمجلس الاستعانة برأي اي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة غالبية اعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح.

ه-على رئيس مجلس ادارة الشركة او احد أعضائه او المدير العام للشركة او مدقق حساباتها الخارجي تحت طائلة المسؤولية التقصيرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع اي مما يلي (المناصير، ٢٠١٣):

أ-اذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية او ادارية سيئة او تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين او في حقوق دائنيها.

ب-قيام مجلس ادارتها او اي من اعضاء المجلس او مديرها العام باستغلال صلاحياته ومركزه باي صورة كانت لتحقيق له او لغيره منفعة بطريقة غير مشروعته ويسري هذا الحكم في حال اقتناع اي منهم من عمل يستجوب القانون القيام به.

ج-قيام مجلس الادارة او اي من اعضاء المجلس او مديرها العام باي عمل ينطوي على تلاعب او يعتبر اختلاسا او احتيالا او تزويرا او اساءة ائتمان او بشكل يؤدي الى المساس بحقوق الشركة او مساهميها او الغير من اصحاب العلاقة المباشرة او الغير مباشرة للشركة.

وفقا لمبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك فإن مجلس الادارة في البنك يتألف من ثلاثة عشر عضوا على ان يكون اربعة منهم على الاقل مستقلون وفقا لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني و لا يجوز ان يكون اي عضو من الاعضاء من اعضاء مجلس الادارة تنفيذيا، و ان على المجلس ان يضع سياسة واضحة لملائمة اعضاءه بما يتماشى مع التشريعات و المتطلبات الرقابية.

وعلى الرغم مما ورد في قانون الشركات الاردني فلا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس و المدير العام و يجب ان لا يكون رئيس المجلس او اي من اعضاء المجلس او المساهمين الرئيسيين مرتبطا مع المدير العام بصلة او قرابة دون الدرجة الرابعة (التميمي، ٢٠١٦).

واخيرا فقد نصت الفقرة (ج) من المبدأ السادس من مبادئ الحوكمة المتعلقة بمسؤولية مجلس الادارة على انه ( يجب ان تتوفر لدى اعضاء مجلس الادارة امكانية الحصول على المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لكي يتسنى لهم القدرة على تحمل مسؤولياتهم ، فأعضاء مجالس الادارة بحاجة الى الحصول على المعلومات المتصلة بنشاط الشركة في الوقت الملائم لكي يدعموا القرارات التي يتخذونها بشأن الشركة و مستقبلها (حذوف، ٢٠١٢).

ويرى الباحث انه في واقع الامر فان الاعضاء من غير العاملين الدائمين في الشركة لا تتوفر لديهم امكانية الحصول على معلومات بذات الصورة التي تتوفر للمديرين في الشركة، ومن ثم فانه بالإمكان تدعيم اسهامات من غير المديرين عن طريق اتاحة قنوات اتصال بينهم و

بين عدد من المديرين داخل الشركة مثل امين عام الشركة والمراقب الداخلي، بالإضافة الى تمكينهم من الحصول على استشارات خارجية مستقلة و على حساب الشركة، ولكي يتم الاضطلاع بهذه المسؤوليات يجب ان يضمن اعضاء مجلس الادارة الحصول على المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم.

وفي هذا المجال فإن للجنة بازل للرقابة المصرفية اهتمام كبير في الحوكمة المؤسسية المصرفية، وهي من اهم المنظمات التي اولت الحوكمة المصرفية الاهتمام حيث اصدرت تقريراً عن تعزيز الحوكمة في المصارف في عام ١٩٩٩ تم في فبراير (٢٠٠٦)، حيث اصدرت نسخة محدثة متضمنه مبادئ الحوكمة في المصارف تتركز في معظمها في مجلس الادارة ومسؤولياته و واجباته وهذه المبادئ هي (فراس وملائكة، ٢٠١٣):

المبدأ الاول : يجب ان يكون اعضاء مجلس الادارة مؤهلين تماماً لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على ادارة العمل بالبنك. وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب التضارب بالمصالح (دعبوز، ٢٠١٤).

المبدأ الثاني: يجب ان يوافق على ويراقب مجلس الادارة الاهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل اخذا في عين الاعتبار مصالح حملة الاسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك، كما يجب ان يتأكد مجلس الادارة من ان الادارة التنفيذية تطبق السياسات

الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة واهمها تعارض المصالح .

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة ان يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم و للإدارة العليا والمدربين و العاملين و ان يضع هيكل اداري يشجع على المحاسبة و يحدد المسؤوليات.

المبدأ الرابع: يجب ان يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ و مفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس و ان يمتلك المسؤولون في البنك المهارات الضرورية لإدارة اعمال البنك و ان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات و النظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام الرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة ان يقر باستقلال مراقبي الحاسبات و بوظائف الرقابة الداخلية لاعتبارها جوهرية لحوكمة المصاريف و بغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة الداخلية و على فرض اختبار تأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب ان تقرر بأهمية وظائف المراجعة و الرقابة الفعالة الداخلية و الخارجية و تأمين سلامة البنك في الاجل الطويل (قرقاد وحوالد، ٢٠١٣).

المبدأ السادس: يجب ان يتأكد مجلس الإدارة من ان سياسات الاجور و المكافآت تتناسب مع ثقافة و اهداف و استراتيجيات البنك في الاجل الطويل و ان ترتبط حوافز الإدارة العليا و المدربين التنفيذيين بأهداف البنك في الاجل الطويل.

المبدأ السابع: يجب ان يتمتع البنك بشافية و الحوكمة الفعالة السليمة.

المبدأ الثامن: يجب ان يتفهم اعضاء مجلس الإدارة و الادارة العليا هيكل عمليات البنك و البيئة التشريعية التي يعمل بها و من خلالها مسؤوليات مجلس الادارة.

نصت مبادئ الحوكمة المؤسسية على ان مجلس الادارة يتولى الى جانب دورة في تجوية استراتيجية الشركة. المسؤولية الرئيسية عن متابعة اداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين. علاوة على منع تعارض المصالح والموازنة بين المتطلبات التنافسية التي تجابهها الشركة (ناجي، ٢٠١٦).

ولكي يتسنى لمجلس الادارة الاضطلاع بمسؤولياته بصورة فعالة يتضمن ان تتوفر له درجة من الاستقلالية عن ادارة التنفيذية.

كذلك من المسؤوليات الهامة لمجلس الادارة تبرز مسؤولية تنفيذ النظم التي تصاغ لضمان التزام الشركة بالقوانين السارية بما ذلك قوانين الضرائب والمنافسة، والعمل والبيئة وتكافؤ الفرص والصحة والسلامة المهنية، علاوة على ذلك يجب ان يأخذ مجلس الادارة بعين الاعتبار مصالح كافة الاطراف المعنية وان تتعامل معها على نحو يتسم بالعدالة.

كما نص المبدأ على انه لا ينبغي ان يتخذ اعضاء مجلس الادارة قراراتهم على اسس من معلومات الكاملة وبالأمانة والمسؤولية والعناية الواجبة، وان يتم ذلك تحقيقا لمصالح الشركة والمساهمين (طالب والمشهداني، ٢٠١١).

تنص القوانين والتشريعات في بعض الدول على قيام مجلس الادارة بالعمل لصالح الشركة،  
اخذا بعين الاعتبار مصالح المساهمين والعاملين والمجتمع، الا ان العمل لصالح الشركة ينبغي  
الا ينتج عنه الترخيص للإدارة بأن تكون مفيدة للغير .

كما نصت الفقرة (٣) من هذا المبدأ انه يتعين قيام مجلس الادارة بعدد من الوظائف من  
بينها (الزعيبي، ٢٠١٦):

١-مراجعة وتوجيه استراتيجية وخطة العمل وسياسات المخاطرة، والموازنات السنوية وخطة  
النشاط ووضع اهداف الاداء ومتابعة التنفيذ ومتابعة اداء الشركة والاشراف العام على الانفاق  
الرأسمالي وعمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

٢-اختيار المديرين التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم ومتابعتهم والقيام عند الضرورة بالرقابة  
والاشراف على تخطيط المسار المهني للعاملين.

٣-مراجعة مرتبات وحوافز المديرين، وضمان جودة وعملية تتسم بالشفافية فيما يتعلق بترشيح  
اعضاء المجلس.

٤-متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المحتملة لدى المديرين واعضاء المجالس والمساهمين  
وهو ما قد يتضمن اساءة استخدام اصول الشركة واساءة استخدام التعاملات التي يقوم بها  
أطراف من ذوي العلاقة بالشركة.

٥-ضمان عنصر الامانة في التقارير المالية والمحاسبية التي تصدرها الشركة بما في ذلك استقلالية عمليات المراجعة ووجود نظم ملائمة للرقابة وخاصة نظم متابعة المخاطر والرقابة المالية والالتزام بالقوانين.

٦-متابعة فعالية الممارسات المتصلة بأساليب ادارة الشركة التي تعمل وفقا لها وادخال التعديلات اللازمة عليها، ووفقا للاحتياجات اللازمة.

٧-الاشراف العام على عمليات الافصاح عن البيانات وقنوات الاتصال.

وقد تختلف وظائف اعضاء مجلس الادارة تبعا لاختلاف مواد الشركات في التشريعات المختلفة، وايضا تبعا للنظام الاساسي للشركة، الا ان العناصر التي اشارت اليها الفقرات هذا المبدأ تعد بمثابة ضرورات لازمة لأغراض نجاح اسلوب حوكمة الشركات (حذوف، ٢٠١٢).

وفي مجال ادارة البنوك والمؤسسات المالية فقد نص دليل حوكمة البنوك الذي أقره البنك المركزي الاردني على ان يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها اوضاعه المالية، ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي والمتطلبات الرقابية والتنظيمية الاخرى المتعلقة بعمل ومراعاة اصحاب المصالح، ومسؤولية ادارة البنك ضمن اطار التشريعات والسياسات الداخلية له، ومسؤولية التأكد من ان الرقابة الفعالة متوفر باستمرار على ان أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة الى جهات خارجية، ولضمان ذلك يتاح لأعضاء المجلس ولجان

الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية وامين سر المجلس، كما يمكنهم الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية بالتنسيق مع رئيس المجلس (التميمي، ٢٠١٦).

## ٣, ١, ٢ مهام وواجبات مجلس الادارة

لقد نص دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة نظاما داخليا خاصا يتم مراجعته بشكل دوري (سنوي) تحدد بموجبه وبشكل منفصل مهام وصلاحيات ووظائف المجلس ومسؤولياته بما في ذلك (طالب والمشهداني، ٢٠١١):

- وضع الاستراتيجيات والسياسات و الخطط و الإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة و اهدافها، و تعظيم حقوق المساهمين و خدمة المجتمع المحلي.

- وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بما فيهم غير الاردنيين على حقوقهم غير المنقوصة ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة و المساواة دون تمييز.

- اتجاز الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بإحكام التشريعات النافذة.

- وضع سياسة ادارة المخاطر التي قد تواجه الشركة بالإضافة الى تنظيم الامور المالية و المحاسبية و الادارية و بموجب انظمة داخلية خاصة.

- وضع التقارير السنوية و النصف سنوية و الربع سنوية و النتائج الاعمال الاولية السنوية عن اعمال الشركة متضمنا البيانات المالية عن كل فترة وفقا لإحكام التشريعات النافذة، على ان يتم



الاعلان مسبقا عن موعد الافصاح عن هذه البيانات قبل موعد اعلانها بما لا يقل عن ثلاثة ايام عمل.

- وضع سياسات الافصاح و الشفافية الخاصة بالشركة و متابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية، بالإضافة الى وضع الإجراءات التي تهدف الى منع الاشخاص المطلعين بالشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية او معنوية (عبدالجليل وابونصار، ٢٠١٤).

- وضع سياسة تعويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الاشخاص المفوضين بحدود صلاحياتهم المفوضة اليهم.

- تعيين المدير العام في الشركة بما في ذلك انشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي وتكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق احكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والانظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الادارة.

-مراجعة وتقييم اداء الادارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجية والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعية .

-وضع الية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول اعمال الهيئة العامة. بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محدد (خنتوش، ٢٠١٦).

-اعتماد اسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة واهدافها وغاياتها.

-وضع سياسة تنظيم العلاقة مع الاطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة اتجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم واقامة علاقات جيدة معهم مع وضع اجراءات عمل خطية مكتوبة لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومرجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي.

وفي مجال البنوك والمؤسسات المالية المماثلة فقد اصدر البنك المركزي الاردني دليلا للحاكمية المؤسسية لأيمانه بان الحاكمية هي النظام الذي يوجه ويدار به البنك والذي يهدف الى تحديد الاهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وادارة عمليات البنك بشكل أمن، وحماية مصالح المودعين والالتزام بالمسؤولية الواجبة اتجاه المساهمين واصحاب العلاقة الاخرين، والتزام البنك بتشريعات وسياسات البنك الداخلية (طالب والمشهداني، ٢٠١١).

وفي هذا الدليل تم نشر مبادئ الحكومة الستة كما صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ومن مبادئها مسؤوليات مجلس الادارة والهيكل التنظيمي العام لمجلس الادارة في البنوك بما في ذلك المهام والواجبات الملقاة على عاتق مجلس ادارة البنك والذي يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للبنك وتحديد مهامه ومسؤوليات لمدة اربع سنوات وتشمل هذه المهام والواجبات مجموعة من البنود تم تحديدها ووضعها في فئات حسب المجالات الذي يمارس فيها البنك نشاطه وهي على سبيل المثال لا الحصر (التميمي، ٢٠١٦).

اول: في مجال الاشراف العام والرقابة ورسم الاستراتيجيات للبنك :

-رسم السياسات الاستراتيجية للبنك وإقرارها وتحديد الاهداف الاستراتيجية للبنك وتوجيه الادارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الاهداف واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

-الاشرف على الإدارة التنفيذية العليا لمتابعة ادائها، والتأكد من سلامة الاوضاع المالية للبنك ومن ملاءمة (قوته المالية)، مع اعتماد السياسات والإجراءات المناسبة والاشرف والرقابة على اداء البنك.

- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الاداري بما في ذلك لجان الادارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات اداء لتحديد وقياس ورصد الاداء والتقدم نحو تحقيق الاهداف المؤسسية.

- التأكد من توفر سياسات و خطط و إجراءات عمل البنك شاملة لعلاقة أنشطة تتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط و الرقابة الداخلية او اي نقاط اخرى وضع المدقق الخارجي عليها ملاحظاته، و اعتماد أنظمة الضبط و الرقابة الداخلية للبنك و مراجعتها سنويا و كذلك اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الادارة التنفيذية العليا (دعبوز، ٢٠١٤).

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات و الضوابط الرقابية (حجازين، ٢٠١٣).

- اعتماد حدود واضحة لمسؤولية ومسائلة و الالتزام بها في جميع المستويات الادارية في البنك مع اعتماد سياسات و إجراءات مناسبة للأشراف و الرقابة على اداء البنك.

- اعتماد سياسة فعالة لضمان ملائمة اعضاء المجلس نفسه، على ان تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير و المتطلبات و الشروط الواجب توفرها في العضو المرشح لمجلس، على ان يتم مراجعة هذه السياسة بين الحين و الاخر كلما استدعت الحاجة لذلك.

- اعتماد سياسة و إجراءات معالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ نتيجة إجراءات البنك و كذلك اعتماد سياسات و إجراءات للتعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة حيث تشمل هذه الاطراف اخذاً بالاعتبار التشريعات و شروط التعاملات و إجراءات الموافقة وآليات مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح تجاوز هذه السياسات و الإجراءات.

ثالثاً: في مجال التحقيق من اداء البنك ( حذوف، ٢٠١٢).

- على مجلس الادارة ان يتحقق من ان السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات و خاصة المساهمة العامة منها، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف و القوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

- التأكد من ان الادارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وانها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وانها تفوض الصلاحيات للموظفين، وانها تنشئ بنية ادارية فعالة من شأنها تعزيز المسائلة وانها تنفذ المهام في المجالات والانشطة المختلفة

للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها البنك، وكذلك التأكد من ان الإدارة التنفيذية للبنك تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة اعمالها.

رابعاً: واجبات المجلس في مجال التعيين والتقييم والمكافآت (ابونصار وحميدات، ٢٠١٤).

-تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على التعيين، وكذلك الموافقة على تعيين اي من اعضاء الادارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية من اللجنة المختصة، على ان يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة او انتهاء خدمات كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير ادارة المخاطر ومسؤول الامتثال، مع اقرار خطة الادارة التنفيذية العليا وعلى مجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الاقل

-تقييم اداء المدير العام سنويا وفق نظام تقييم معد مسبقا من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الاداء الرئيسية، بحيث تتضمن معايير تقييم اداء المدير العام لكل من الاداء المالي والاداري للبنك ومدى إنجازه لخطط والاستراتيجيات البنك متوسطة الاجل وطويلة الاجل وعلى ان تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

-استحداث لنظام للتقييم اعمال المجلس واعمال أعضائه على ان يتضمن هذا النظام في حده الأدنى وضع الاهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الاهداف بشكل يمكن قياسه مع تحديد مؤشرات اداء رئيسية التي يمكن استخلاصها من الخطط والاهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس اداء المجلس مع التواصل ما بين مجلس الادارة والمساهمين بصورة دورية مع دورية اجتماعات مجلس الادارة مع الادارة التنفيذية العليا.

خامسا: واجبات مجلس الادارة في مجال الافصاح والنشر (عياري وحوالد، ٢٠١٢).

على المجلس ان يضمن ويتأكد من تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحا لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات مع التأكد من ان المعلومات المالية وغير المالية والتي تهم اصحاب العلاقة قد تم نشرها.

-بالإضافة الى ما سبق فان على المجلس ان يتأكد من التزام البنك بالافصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الاخرى ذات العلاقة مع معايير المحاسبة الدولية مع التأكد من ان الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي (جلاب، ٢٠١٠).

-التأكد من ان التقرير السنوي يتضمن البيانات والإقرارات التي تتطلبها القوانين وتعليمات البنك المركزي مع اعلام البنك المركزي عن اي معلومة جوهرية يمكن ان تؤثر سلبا على ملائمة الادارة التنفيذية العليا.

-التأكد من ان التقرير لضمان التواصل مع اصحاب العلاقة من خلال الافصاح وتوفير معلومات ذات دلالة واضحة حول أنشطة السنوي يتضمن البيانات والاقارات التي تتطلبها قوانين وتعليمات البنك المركزي مع توفير الية محددة البنك لأصحاب المصالح

سادسا: واجبات مجلس الادارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي (دعبوز، ٢٠١٤).

اللازمة لعملية التدقيق تشكل على مجلس الإدارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال اعطاء الاهمية بشكل عام وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات تدقيق بالإضافة الى التأكد من دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين وضمان استقرار امدادها بكوادر كفؤة ومدربة .

-بالإضافة الى ما سبق فأن من واجبات مجلس الإدارة في هذا المجال ما يلي (الزبير، ٢٠١٣):

-ضمان وتقدير استقلالية المدققين الداخليين واعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول الى جميع المجالات والمعلومات والاتصال باي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من اداء المهام الموكلة اليهم واعداد تقارير دون اي تدخل خارجي.

-اعتماد انظمة ضبط ورقابة داخلية للتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الانظمة مره واحدة في السنة على الاقل، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك ما يؤكد كفاية هذه الانظمة مع اعتماد ميثاق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

-التحقق من ان دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة تدقيق وانها ترفع تقاريرها مباشرة الى رئيس لجنة التدقيق مع ضمان تدوير منتظم لمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركات التابعة والحليفة، وذلك كل سبع سنوات كحد ادنى.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال للتشريعات والقوانين النافذة.

-على المجلس اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها مع اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة الامتثال وضمان استقلالية الادارة وضمان استمرار امدادها بكوادر كفؤة ومدربة

ثامنا: واجبات مجلس الادارة في مجال المخاطر

ان من اهم واجبات ومهام مجلس الادارة هي اعتماد استراتيجية ثابتة لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها وان يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على التوسع في انظمة البنك وقدرات او مؤهلات موظفي دائرة ادارة المخاطر مع ضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وان يكون المجلس ملما ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وان يتأكد من وجود ادوات وبنية تحثه لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة انواع المخاطر التي يتعرض لها البنك (التمييزي، ٢٠١٦).

-اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية راس المال للبنك بحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعاله وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن ان يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة راس المال ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية وتحقق من تطبيقها وكذلك التأكد من احتفاظ البنك براس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.

وفي هذا المجال فقد اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية توصياتها فيما يتعلق بمهام و

واجبات المجلس الادارة المتعلقة بإدارة المخاطر (السرطاوي، ٢٠١٥).



تجدر الإشارة الى ان هذه اللجنة من اهم وابرز الهيئات الدولية التي تبذل جهداً كبيراً في سبيل ادارة البنوك والمؤسسات المالية بشكل سليم ويضمن مصالح الجميع، وقد اصدرت ثمانية مبادئ تركز في معظمها على مجلس الادارة بأعضائه ورئيسه لكل بنك او مؤسسه مصرفية وسوف يتناولها الباحث بتوضيح في مقام لاحق من هذا البحث

اما التوصيات التي اصدرتها لجنة بازل في مجال ادارة المخاطر لا تختلف في معظمها عما صدر في دليل حوكمة البنوك واهمها:

-فقد أعربت اللجنة عن اعتقادها بانه وفقاً للقوانين واللوائح المصرفية لا يوجد شك في ان مجلس الادارة يجب النظر اليه على انه طرف رئيسي في عملية ادارة المخاطر وتتمثل المسؤوليات الاساسية لمجلس الادارة في هذا المجال بما يلي (دبلة وجلاب، ٢٠١٣):

-صياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في ادارة المخاطر .

-تصميم او الموافقة على هياكل تتضمن تفويضا واضحا للسلطة والمسؤوليات عند كل .

-مراجعة وقرار سياسات تحدد كمياً وبوضوح المخاطر المقبولة مع تحديد كم وجودة راس المال المطلوب للتشغيل الامن للبنك.

-ضمان اتخاذ الادارة العليا بفعالية خطوات الضرورية للتعرف على مخاطر البنك المالية والتشغيلية وقيامها ومراقبتها والسيطرة عليها .

-اجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد من انها لا تزال مناسبة واجراء تقييم دوري لبرنامج صيانة راس المال طويل الامد.

-الحصول على مشروعات وتفسيرات في حالة تجاوز المراكز للحدود المقررة بينما في ذلك اجراء مراجعات لللائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الادارة والاطراف الاخرى ذات العلاقة والتعويضات الائتمانية الهامة وكفاية المخصصات المكونة .

-ضمان ان وظيفة المراجعة الداخلية تشتمل على مراجعة الالتزام بالسياسات والاجراءات .

-تفويض سلطة صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الى الادارة رسميا ومع ذلك ينبغي على المجلس ان يقيم الخطة الاستراتيجية ويوافق عليها في النهاية.

-تحديد محتوى ونوعية التقارير مع ضمان وجود ممارسات شغل وظائف ومكافآت سليمة وبيئة عمل ايجابية واجراء تقييم لأداء رئيس مجلس الادارة.

-واخيرا انتخاب لجنة من المديرين غير تنفيذيين لتحديد مبالغ مكافآت المديرين التنفيذيين وتسمى لجنة المكافآت وانشاء لجنة خاصة بإدارة المخاطر وتتكون فقط من اعضاء المجلس غير التنفيذيين (الزايير، ٢٠١٣).

## ٢, ١, ٤ دور رئيس مجلس الادارة وواجباته

وفقا للتشريعات والقوانين المحلية مثل قانون الشركات الاردني فان لدى كل من رئيس

مجلس الادارة والرئيس التنفيذي (المدير العام) مسؤوليات وادوار مختلفة وبالتالي فلتجنب اي

تعارض في المصالح والمحافظة على الاشراف الفعال على الادارة يجب ان يشغل لمنصبين  
شخصان مختلفان (لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي) على ان  
يقوم مجلس الادارة بتعيين الرئيس الافضل من الاعضاء المستقلين اذا كان ذلك ممكنا (قانون  
الشركات الاردني رقم (٢٢) ١٩٩٧ وتعديلاته، ٢٠١٦).

وكما ورد في دليل الحوكمة المؤسسية للبنوك والصادر عن هيئة الاوراق المالية الاردنية،  
فأن رئيس مجلس الادارة يتحمل مسؤوليات ويقوم بالواجبات التالية (دليل الحاكمية  
المؤسسية، ٢٠١٦):

-الحرص على اقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والادارة التنفيذية وبين الاعضاء التنفيذيين  
وغير التنفيذيين.

-التشجيع على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام، وتلك التي يوجد حولها تباين  
في وجهات النظر بين الاعضاء والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

-التأكد من استلام جميع اعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوثيقها واستلام جدول  
اعمال اي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على ان يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن  
المواضيع التي سيتم مناقشتها بالاجتماع ويكون التسليم بواسطة امين سر المجاس .

-التأكد من وصول المعلومات الكافية الى كل من اعضاء المجلس والمساهمين في الوقت  
المناسب.

-التأكد من توفر معايير مالية من الحاكميه المؤسسية لدى البنك.

-التداول مع اي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك و حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوقيع المهام والصلاحيات والامور الاخرى الخاصة بالعضوية مثل فترة العضوية مواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان وقيمة المكافآت وامكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة .

-تلبية احتياجات اعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وان يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه بحيث يراعي الخلفية المصرفية لذلك العضو (المناصير، ٢٠١٣).

-توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل الموعد بفترة كافية لا تتجاوز لخمسة ايام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات او من يمثله على موعد و محضر الاجتماع.

-التأكد من اعلام البنك المركزي عن اية معلومات جوهرية يمكن ان تؤثر سلبا على ملاءمة اي من اعضاء مجلس الادارة او اعضاء الادارة التنفيذية للبنك.

-اشاعة جو من الثقة في مجلس الادارة، الامر الذي يسهم في النقاشات الصريحة والاختلافات البناءة في وجهات النظر .

-واخيرا لمجلس صلاحيات تكليف الرئيس بأية مسؤوليات اخرى محددة.

## ٢, ١, ٥ واجبات اعضاء مجلس الادارة

نصت مبادئ الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن هيئة الاوراق المالية الاوربية على الكثير من المهام والواجبات الملقاة على عاتق مجلس الادارة المتمثل برئيس المجلس واعضائه، واستكمالاً للواجبات والمهام التي يضطلع بها رئيس المجلس فإن على اعضائه ايضاً واجبات ومهام يتم توضيحها على نحو التالي (قانون هيئة الاوراق المالية، ٢٠١٦):

-الامام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك، ومواكبة التطورات التي تحصل في تلك البيئة، وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الادارة.

-حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانته حسب الأصول واجتماعات الهيئة العامة وعدم الافصاح عن معلومات سرية الخاصة بالبنك او استخدامها لمصلحته الخاصة او لمصلحة غيره، مع تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع اي شركة اخرى له مصلحة شخصية فيها ودعم فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وان يتجنب تعارض المصالح.

-الافصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن اي تعارض للمصالح في حال وجوده والالتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالاجتماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع وان يدور هذا

الافصاح في محضر اجتماع المجلس مع تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه وخدمة المجلس والشركة او البنك كعضو مجلس ادارة (دبله وجلاب، ٢٠١٣).

## ٦, ١, ٢ اجتماعات مجلس الادارة

يجب ان يجتمع مجلس الادارة بشكل كاف ودوري لأداء مهامه ومسؤولياته مرة كل ثلاث اشهر على الاقل لمناقشة مجموعة من المواضيع المهمة المتعلقة بأداء الشركة او البنك واداء ادارتها ،وانه من المهم ان تعقد اجتماعات مجلس الادارة وان تدار بشكل فعال ،كما انه يجب على رئيس مجلس الادارة ان يضع جدول اجتماعات المجلس بعد التشاور مع الرئيس التنفيذي ،كما يجب على رئيس مجلس الادارة تولي رئاسة اجتماعات المجلس وفي حال غيابة يتولى الامر نائبة، كما يضمن رئيس مجلس الادارة لجميع الاعضاء المشاركة الفعالة وابداء آرائهم بحرية واستقلالية، كما يجب مراعاة احكام قانون الشركات في الدعوات بحضور الاجتماعات، كما يجب ان يرفق بالدعوة لحضور الاجتماع جدول اعمال مفصل يتضمن المواضيع التي سوف تطرح للمناقشة في الاجتماعات ذات الصلة التي من شأنها ان تساعد الاعضاء في اتخاذ قرارات مدروسة (دعبوز، ٢٠١٤).

اما بالنسبة لمحاضر الاجتماعات فيجب ان يغطي محضر الاجتماع كافة المسائل والامور التي اثيرت في الاجتماع ملخص المناقشات وعدد الاصوات على مسألة ما، والقرارات المتخذة واي مخططات يبيدها اي من الاعضاء، كما ينبغي تسجيل جميع اسماء من حضر الاجتماع

واسباب عدم الحضور لمن يتسنى له حضور الاجتماعات (قانون الشركات الاردني رقم (٢٢) وتعديلاته، ٢٠١٦).

كما نصت مبادئ الحاكمية المؤسسية للبنوك فيما يتعلق بمجلس الإدارة ومسؤولياته وواجباته والاجتماعات على عدة بنود اهمها (حجازين، ٢٠١٣):

١- ان يجتمع مجلس الادارة بدعوة خطية من رئيسه او نائبة في حال غيابة او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع اعضائه على اقل يبينون فيه الاسباب الداعية لعقد الاجتماع، فاذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبة الدعوة للمجلس الى الاجتماع خلال سبعة ايام من تاريخ تسلمه الطلب للأعضاء الذي قدموا الطلب دعوته للانعقاد .

٢- يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بحضور الاكثرية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيس للبنك او في اي مكان اخر داخل المملكة اذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المركز بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

٣- يكون التصويت على قرارات مجلس الادارة شخصيا ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز ان يتم بالمراسلة او بصورة غير مباشرة .

٤- يجب ان لا يقل عدد اجتماعات مجلس الادارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية الواحدة، وان لا ينقضي اكثر من شهرين دون عقد اجتماع المجلس.

٥- على البنك تدوين محاضر اجتماعات المجلس و لجانه بصورة دقيقة و كاملة و تدوين اي تحفظات اثيرت من قبل اي عضو، وان يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب. وان على الادارة التنفيذية العليا و قبل اجتماع المجلس بوقت كافي تقديم معلومات وافية و دقيقة لأعضاء المجلس و على رئيس المجلس التحقق من ذلك .

و في هذا المجال فقد نص المبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الادارة من مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) على ان يتم عقد اجتماعات مجلس الادارة على النحو التالي (خنتوش، ٢٠١٦):

-يعقد مجلس الادارة في الشركة اجتماعاته بدعوة خطية او بناءً على طلب خطي يقدم الى رئيس المجلس من ريع اعضاءه على الاقل بحضور الاكثرية المطلقة لأعضائه.

-يكون التصويت على قرارات المجلس شخصيا و لا يجوز التوكيل فيه، كما لا يجوز ان يكون بالمراسلة او بصورة اخرى غير مباشرة.

-تصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

-يعقد المجلس اجتماعا واحدا على الاقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد اجتماعاته خلال السنة المالية الواحدة عن ستة اجتماعات على ان يتم الافصاح عن عدد الاجتماعات في التقرير السنوي للشركة.

-يعين المجلس امين سر يتولى تدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص مرقم بصورة متسلسلة، وبيان الاعضاء الحاضرين واي تحفظات يدونها (طالب والمشهداني، ٢٠١١):



## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح الاختياري

### ٢, ١. تمهيد:

تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية، وتشير تجار بالدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفعالة لحقوق الملكية أن الإفصاح يمكن أن يمثل أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية المستثمرين (حمدان، ٢٠١١).

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى أوائل القرن التاسع عشر بصدور قانون الشركات البريطاني والذي بين أهمية الإبلاغ عن أرباح المنشأة وتأثيره على سلوك المستثمرين، وإنشاء هيئة الأوراق المالية الأمريكية ومطالبتها بالإفصاح عن البيانات المالية (زويلف، ٢٠١٤).

وقد زادت أهمية الإفصاح العام بعد أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات من القرن الماضي وعلى وجه التحديد في عام ١٩٢٩، وتلاعب الكثير من الشركات بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها بهدف اجتذاب رؤوس الأموال وقد أدى هذا التلاعب إلى إظهار القوائم المالية بصورة غير حقيقية وإلى ارتفاع كبير في قيم الأسهم لهذه الشركات ولكن لفترة قصيرة وهبوط قيمتها بعد ذلك عند اكتشاف حقيقة مراكزها المالية، مما نتج عنه إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين، وانتهيار تلك الشركات.

وفي الربع الاخير من القرن التاسع عشر ساد اتجاه يحث على الزيادة في الافصاحات المحاسبية ودعم التشريعات التي تزيد من الافصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية .

ونتيجة لتعاظم دور المحاسبة في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لصنع القرارات فقد زاد الاهتمام بكثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الافصاح والتمسك بخصائصه النوعية، فقد دفعت هذه الظاهرة الى اصدار قانون الاوراق المالية في الاردن، والذي احتوى العديد من الامور المتعلقة ب الافصاح وما يتوجب على الشركات المساهمة العامة نشرة في تقاريرها السنوية، كما تم انشاء هيئة تداول الأوراق المالية لتتولى مراقبة تداول الاوراق المالية مع اعطائها الصلاحيات الكافية لفرض اية قيود على الشركات المساهمة والتي تتداول اسمها في البورصة (زيود والعثمان، ٢٠١١).

وعلى الصعيد الدولي فقد ظهر مؤخراً مصطلحاً يحمل في طياته اساليب الرقابة والضبط الداخلي لحفظ حقوق جميع الاطراف وهو ما يسمى (بحوكمة الشركات) أو الحاكمة المؤسسية أو ممارسة الادارة الرشيدة وقد تبنتها عدة هيئات ومنظمات مهنية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) والتي اصدرت لها ستة مبادئ في العام(٢٠٠٢) وكان من هذه المبادئ مسؤوليات مجلس الادارة والافصاح والشفافية .كما اصدرت الهيئات والمجامع المهنية العالمية مثل لجنة معايير المحاسبية الدولية التي اصدرت عدة معايير حددت فيها قواعد خاصة تبين كيفية ومتطلبات العرض والافصاح ومنها المعايير المحاسبية رقم

(١١) (عرض البيانات المالية) والمعيار الدولي رقم (٢٤) لافصاحات الاطراف ذات العالقة والمعيار الدولي رقم (٣٠) (الافصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة) وحل محله المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (٧) ويتضمن هذا المعيار الاطار العام للإفصاح (ابوشلوع، ٢٠١٣).

ومن جهة اخرى فقد عززت ثورة الاتصالات وعمليات الخصخصة والعولمة وما ينطوي عليها من انتقال لرؤوس الاموال والتطورات التكنولوجية المتسارعة وتنوع وسائل تداول الاوراق المالية، وجميعها أملت على الشركات المساهمة العامة والبنوك على وجه الخصوص توفير معلومات كافية تتصف بالشفافية والموثوقية والملاءمة للتسهيل على مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما عُزي انهيار العديد من الشركات لأسباب اهمها قضايا تتعلف بالإفصاح (عبد الجليل وابو نصار، ٢٠١٤).

وحرصاً من الشركات الاستثمارية المساهمة على توسيع قاعدة استثماراتها وزيادة حصيلتها من خلال التشجيع على الاستثمار فإنها تسعى الة تضمين القوائم المالية والحسابات الختامية الايضاحات المالية وغير المالية اللازمة كأرضية قوية لذوي العلاقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية كما ويؤثر الافصاح في جذب رؤوس الاموال، مما يؤدي الى نتائج ايجابية تنعكس اثارها على الاقتصاد الوطني (زويلف، ٢٠١٤).

يعتمد الإفصاح على البيانات من الاحداث الاقتصادية الماضية والتي تحتويها السجلات المحاسبية وتوقعات عن الفرص المستقبلية المستخلصة من التحليلات المالية والمؤشرات الاقتصادية والارقام القياسية.

ويلبي الإفصاح بشكل عام الرغبات المختلفة والمتعارضة احياناً للأطراف ذات العلاقة، كما ويتأثر الإفصاح بخصائص الشركة، كما ويرسل الى السوق إشارات عن ال الذي وصلت اليه الشركة المساهمة، ولهذا فإن الإفصاح يستخدم لإضفاء الشرعية على وجود الشركة وتحملها لمسؤولياتها تجاه المجتمع (زيود والعثمان، ٢٠١١).

واخيراً يرى الباحث ان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة يركز على تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية وبيان أغراض استخدام المعلومات المحاسبية ومراعاة طبيعة نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها واتباع اساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتوقيت الإفصاح عنها كما أنه يمكن تقسيم الإفصاح من حيث درجة الالزام الى قسمين هما الإفصاح الاجباري وهو ما تمليه القوانين والتعليمات، والإفصاح الاختياري الذي تمليه حاجات الاطراف ذات العلاق، ويهدف الى مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وهذا الإفصاح هو ما تتناوله دراسة الباحث من حيث علاقته بهيكل مجلس الادارة ومسؤولياته في البنوك كمبدأين من مبادئ حوكمة الشركات.

## ٢,٢,١ مفهوم الإفصاح الاختياري:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري الا انها جميعها اجمعت على ان الإفصاح الاختياري يتمثل في اضافة معلومات وبيانات بواسطة شركات لإعلام متخذي القرارات عن معلومات مالية وغير مالية زيادة على المتطلبات الإفصاح الاجباري.

ولهذا فقد تنوعت التعريفات التي يبين كل منها خصائص وطبيعة الإفصاح الاختياري والجوانب المالية وغير المالية التي يتضمنها من هذه التعريفات ما ذهب الى القول بأن (( الإفصاح الاختياري يمثل مجموعة من الخيارات الحرة من قبل من قبل ادارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات اخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات المستخدمة لاتخاذ القرار المناسب إزاء تلك المعلومات )) حيث تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليتم الإفصاح عنها وأيضا تحدد ملائمة تلك المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها لاتخاذ قرارته الامثل (AL-Akra and Ali, 2010).

ومن هذه التعريفات أيضاً من يرى ان المقصود بالإفصاح الاختياري تقديم معلومات اضافية اكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات اضافية لمقابلة احتياجات بعض الاطراف المستخدمة للتقرير المالي (المطيري، ٢٠١٠).

بناءً على ما سبق من التوضيحات وما تضمنته التعريفات يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري (المعلومات الواجب الإفصاح عنها) الى تسع مجموعات رئيسية تتضمن كل مجموعه

منها مكونات فرعية على النحو التالي (حماده، ٢٠١٤):

١-معلومات العامة للشركة وهي تتمثل (معلومات تاريخية عن الشركة وهيكل التنظيمي للشركة، تأثير الوضع السياسي على نتائج اعمال الشركة، تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج اعمال الشركة).

٢-نشاط الشركة ووضعها المستقبلي والاستراتيجية التي تسير عليها في نشاطها (بيان بالاستراتيجية والاهداف العامة، بيان بالاستراتيجية والاهداف التسويقية، وبيان بالاستراتيجية والاهداف الاجتماعية).

٣-معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم (القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة السوقية للسهم، القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي).

٤-المعلومات عن الادارة(أعمار المدراء، الشهادات العلمية للمدراء، الخبرات العلمية للمدراء، تقسيم المديرين الى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيون).

٥-المسؤولية البيئية والاجتماعية (سلامة المنتجات، وعدم تأثيرها في البيئة، برنامج حماية البيئة من ناحية كيفية وبرنامج حماية البيئة من ناحية كميته(رقميه)، بالإضافة الى الاعلانات المقدمة للغير والهبات والمنح والتبرعات الخيرية).

٦- نتائج ونسب والتحليلات المالية وغير المالية (سياسة توزيع الارباح، مع ذكر نسبة الربح القابل للتوزيع للعام الحالي، وتصنيف المبيعات جغرافيا وفقا لتوزيع العملاء، ومعلومات مالية تاريخية).

٧- تكاليف البحث و التطوير في الشركة (سياسة الابحاث والتطوير، مواقع انشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير).

٨- المعلومات عن العاملين في الشركة (معلومات عن العاملين وتصنيفهم حسب الجنس و التعليم وتوزيع العاملين داخل ادارات الشركة، عدد العاملين للعامين الماضيين او لسنوات اكثر).

٩- المعلومات عن الحوكمة: (وجود لجنة حوكمة، تفاصيل اسماء ومؤهلات اعضاء لجنة الحوكمة، مهام لجنة الحوكمة وعدد اجتماعاتها).

بالإضافة الى تلك التصنيفات فقد اوصت لجنة معايير المحاسبية المالية الامريكية (FASB) سنة ٢٠٠١ بمراعاة ستة اعتبارات وهي (الشلاحي، ٢٠١٢):

اولا- الافصاح الاختياري عن بيانات تتعلق بالعمل، متمثلة بالمعلومات التشغيلية المهمة والافصاح عن مقاييس الاداء المعتمدة من قبل ادارة الشركة .

ثانياً- تحليل الادارة للبيانات حول العمل، اي الافصاح عن تحليل الادارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الاداء، اضافة الى الافصاح عن اتجاهات التغير ايجابياً أو سلبياً .

ثالثاً- الافصاح عن المعلومات المستقبلية، اي الافصاح عن الطموحات والتوقعات المستقبلية حول التوسع والفرص او المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الايجابية أو السلبية لمؤشرات الاداء، والى خطط الادارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة، والمقارنة بين مؤشرات الاداء الحالية مع المؤشرات السابقة للأداء .

رابعاً- الافصاح عن معلومات حول الادارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الاطراف الخارجية.

خامساً- الافصاح عن الاهداف والاستراتيجيات العامة، اضافة الى تأثير الشركات من نفس الصناعة على اعمال الشركة

سادساً- الافصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي لم يتم الافصاح عنها ضمن القوائم المالية (الافصاح الالزامي) .

وكما يرى الباحث فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد اصدرت ستة معايير او مبادئ للحوكمة في العام ٢٠٠٢ بشأن حوكمة الشركات كان من اهمها ((مبدأ الافصاح والشفافية)) والتي تم التوافق عليها دولياً، حيث نص المبدأ (( انه ينبغي ان يكفل اطار



ممارسات حوكمة الشركات تحقيق الافصاح الدقيق- وفي الوقت الملائم، بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة ومن بينها: الموقف المالي، والاداء، والملكية، واسلوب حوكمة الشركات))

ويرى الباحث أيضاً انه من الضروري الاشارة الى طبيعة وخصائص الافصاح الذي يتطلبه هذا المبدأ للأهمية الكبرى في تعظيم قيمة الشركة في السوق لأنه المصدر الاساسي لجميع فئات وطوائف مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية و بناءً على ما يتم الافصاح عنه من نشاط الشركة وقدرتها على الاستمرار وسمعتها في السوق المالي .

يقوم مستخدمو القوائم المالية باتخاذ القرار المناسب بالنسبة لهم ففي معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ويتم تجميع ذلك القدر الهائل من المعلومات الالزامية والاختيارية على حد سواء والتي تتصل بالشركات التي يتم تداول اسمها في السوق او البورصات ثم تتاح تلك المعلومات وتعرض على نطاق عريض من المستخدمين ويستلزم الامر الافصاح عن معلومات للجمهور عند صدور القوائم والبيانات المالية في نهاية السنة المالية او خلال فترات دورية تمثل نصف السنة او ربع السنة وذلك في حالات وجود تطورات من شأنها احداث تأثيرات كبيرة على الشركة، وغالبا ايضاً ما تقوم الشركات طوعاً بالإفصاح عن معلومات بشكل يتجاوز متطلبات الحد الأدنى وذلك استجابة لاحتياجات السوق (عبدالله، ٢٠١١).

وقد حدد مبدأ الافصاح والشفافية المعلومات والبيانات التي يتم الافصاح عنها بصورة الزامية واختيارية وهي (OECD):

أ- النتائج المالية والتشغيلية للشركة والتي تبين حقيقة الاداء المالي والموقف المالي للشركة وحساب الارياح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية، فتلك هي المصادر الاكبر استخداماً لتقديم المعلومات المطلوبة عن الشركة بالإضافة الى الملاحظات والبيانات المرفقة في القوائم المالية وهي جزء منها وتُقرأ معها .

ب- اهداف الشركة: تتضمن اهداف الشركة الاهداف التجارية وكذلك السياسات المتعلقة بأخلاقيات المهنة والنشاط، والبيئة وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسة العامة، حيث تنطوي مثل هذه المعلومات على اهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات بهدف تحسين عمليات التقييم العلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التي تعمل خلالها، كذلك تقييم الخطوات التي تتخذها الشركات للاضطلاع بتنفيذ اهدافها.

ج- ملكية الاغلبية وحقوق التصويت: يتمثل أحد الحقوق الاساسية للمستثمرين في الحصول على معلومات المتصلة بهيكل ملكية الشركة، وحقوقهم مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين، وغالباً ما تلزم بعض الدول الافصاح عن بيانات الملكية في حالة تجاوز اجمالي حقوق الملكية حداً معيناً، وقد يشمل الافصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة على الشركة، وتتضمن معلومات عن حقوق التصويت الخاصة واتفاقات المساهمين، و ملكية حصية معينة من الاسهم تمكن من السيطرة على الشركة، والعلاقة التبادلية الهامة بين المساهمين (السقا، ٢٠١٩).

د- معلومات عن اعضاء مجالس الادارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم تمثل هذه المعلومات جزءاً من الافصاح الاختياري الذي نحن بصددده، حيث يطلب المستثمرون معلومات عن اعضاء مجالس الادارة كل على حدة - وايضاً عن كبار المديرين لكي يتسنى لهم تقديم خبراتهم وكفاءاتهم كما تمثل مرتبات وحوافز اعضاء مجالس الادارة وكبار المديرين مجال اهتمام لدى المساهمين، ولهذا فمن المتوقع عادة ان تفصح الشركات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافاتهم وحوافز اعضاء مجالس الادارة وكبار المديرين (سواء كانوا منفردين او في مجموعات) وان تقدمها للمستثمرين التي يتسنى لهم التقييم السليم لتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز ومدى فعالية الخطط الموضوعة، ومن امثلتها بدائل شراء الاسهم في رفع الاداء (المطيري، ٢٠١٠).

ه- عوامل المخاطرة الملموسة في الاجل المتطور:

تتمثل المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة في المستقبل المنظور على كل من عناصر المخاطر المرتبطة بصناعة او منطقة معينة والاعتماد على السلع الأولية، والمخاطر المالية في السوق متضمنه مخاطر اسعار الفائدة واسعار العملات، وكذا المخاطر المرتبطة بالمشتقات المالية وبالتعاملات المالية التي لا تظهر في الميزانية وكذلك المخاطر المرتبطة بالالتزامات البيئية (بلحس، ٢٠١٠).

يتسم الافصاح عن المخاطر بأقصى درجات الفعالية حينما يتناول صناعة بعينها، كذلك فمن المعلومات التي يفيد الافصاح عنها تلك المتعلقة بما اذا كانت الشركات لديهم نظام لمتابعة المخاطر ام لا.

و-المسائل الاساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من اصحاب المصالح:

بحث هذا المبدأ على توفير معلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين ممن اصحاب المصالح التي قد تؤثر بصورة ملموسة على اداء الشركة، وقد يشمل الافصاح عن علاقات الادارة والعاملين، وايضاً علاقاتهم مع باقي اصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين والمجتمعات المحلية.

ويستلزم بعض الدول قدراً كبيراً من الافصاح عن المعلومات المتصلة بالموارد البشرية، لان سياسات الموارد البشرية مثل برامج تنمية الموارد البشرية أو خطط تمليك الاسهم للعاملين تتيح لأطراف السوق معلومات هامة عن نقاط القوة التنافسية لدى الشركات (زويلف، ٢٠١٤).

## ٢,٢,٢ حوافز الافصاح الاختياري

ان اختيار الوسائل والادوات الملائمة للاتصال مع المستثمرين المتوقعين هو من اهم اسباب نجاح الشركات التي ما زالت في المراحل الاولى من نشاطها.

وقد توصل بعض الكتاب الى ان تقليد ما تقوم به شركات مماثله في نفس الصناعة من الافصاح قد يكون له ما يبرره من الحوافز في حاله الشركات عالية التركيز في صناعه معينه، ويضعف في الشركات التي يكثر تعرضها لوسائل الاعلام المختلفة .

كما وجدوا ان سمات و نوعيه الحاكميه المؤسسية قد تؤثر على القرارات المتعلقة بالإفصاح، اي ان الشركات التي لها حاكمية مؤسسية فعالة تميل الى ان يكون لها مرتفع من الإفصاح الاختياري (الزين، ٢٠١١).

وقد تم تحديد ستة عوامل تتعلق بالأسواق المالية تؤثر على قرارات المديرين الخاصة بالإفصاح ومن ضمنه الإفصاح الاختياري و هذه العوامل هي (الشلاحي، ٢٠١٢):

اولا- فرضية الصفقات التي تتم في الاسواق المالية متمثلة في ما تقدمه من معلومات متعلقة في استراتيجية الشركة وخططها المستقبلية ومن اصدار اسهم او اصدار سندات او الاستحواذ على شركة اخرى.

وفي هذه الحالة يهدف الإفصاح اختياري الى التخفيض من مشكله تباين المعلومات والحصول على تمويل خارجي بأقل التكاليف نتيجة ما يسببه من تماثل في المعلومات بين من هم داخل الشركة ومن خارجها .

ثانيا- فرضية السيطرة على قيادة الشركة ووجود علاقة بين الاداء الضعيف للاسهم ومعدل دوران المديرين التنفيذيين، وتحفيز المديرين، على حجب المعلومات السليمة قدر المستطاع .

ثالثا- نظرية تعويضات الاسهم: اثبتت التجارب العلمية ان هذا النوع من التعويضات وهو تعويضات الاسهم يمثل حافزاً للمديرين على دفع الإفصاح الاختياري في سبيل زيادة سيولة الاسهم في البورصة وتحقيق بعض المتطلبات القانونية وذلك اذا كانت التعويضات التي يحصل عليها المديرين هي على شكل اسهم (بلحس، ٢٠١٠).

رابعاً- فرضية تكاليف الدعاوي القضائية اذ تعد تكاليف الدعاوي القضائية خوفاً من تعرضهم الى المساءلة القانونية بسبب المعلومات غير ملائمة او المعلومات في التوقيت غير صحيح، او رغبة الادارة في اظهار مهارتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، واذا لان التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صورة ايجابية حول قدرة الادارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية.

خامساً - فرضية تكاليف الملكية وتمثل تكاليف الملكية الناتجة عن الامتناع عن الافصاح عن معلومات اضافية.

سادساً - فرضية تتعلق برغبة الادارة في اظهار مهارتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، اذ ان التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صورة ايجابية حول قدرة الادارة عن التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية وينعكس ذلك عادة على قيمه سوقية اعلى للشركة ويذكر ان بعض الكتاب قد وضعوا سبعة اسباب تشكل حافزاً لقيام الشركات بالإفصاح لأسباب تتعلق بالأسواق المالية، وهذه الاسباب هي مباشرة او غير مباشرة على الافصاح الاختياري، وهي على سبيل التحديد (زويلف، ٢٠١٤):

١- ظهور وانتشار الهندسة المالية: وهي مزيج من الرياضيات والاحصاء وعلم الحاسوب التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة احياناً وذلك لتقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء والبيع او الاحتفاظ بالأصول المالية، ونتيجة لاتساع الهندسة المالية واختلف استراتيجية المتعاملين في السوق بشكل واضح، فقد اصبح المتعاملون في البورصات يعملون

وفق صيغ رياضية جامده لتوقيتات البيع والشراء من دون ادراك طبيعة الفروض التي بنيت عليها مثل هذه النماذج (السقا، ٢٠١٩).

٢- ان الجانب الاكبر من المتعاملين في سوق الاوراق المالية هم من صغار المتعاملين والمستثمرين، وهؤلاء هم اقل المتعاملين استعداداً لتحمل ما يترتب على الاسعار من تغيرات تسبب خسائر .

ونظراً لضعف القدرات الفنية لهؤلاء بسبب ضعف خبراتهم في مجال التحليل المالي فإنهم لا يهتمون بالعوامل الاساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من المبادئ التمويل التي يجب استخدامها في تحليل الاسهم ، علاوة على عدم قدرتهم على الوصول الى مصادر المعلومات الداخلية، ومن ثم فإنهم لا يدركون حجم الخطر الذي يمكن ان يحيط بهم في ظل سوق مالي تغيب فيها الشفافية والافصاح، اذ ان توفر الافصاح والشفافية في السوق يؤديان بلا شك الى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، ويرفع من كفاءة السوق بمعناها الغني.

٣- هناك تغير هيكلي في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستراتيجياتهم بالشكل الذي يجعل بورصات الاوراق المالية أقرب الى صالات للمضاربة او القمار منها الى كونها ساحات للاستثمار الجاد والذي يعتمد على المعلومات الموثوقة من الشركات، ولهذا فهي بحاجة الان اكثر من اي وقت مضى الى توافر معلومات بالشفافية التي تضمن رفع درجة استقرار السوق .

٤- يعمل الافصاح على حماية المستثمرين في السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الاسرار او استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق ارباح غير طبيعية، او غيرها من الممارسات التي ترفع درجة عدم استقرار السوق وتحول دون ادائه لوظيفته الاساسية كساحة لتعبئة مدخرات الجمهور وتوجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية الصحيحة، وليس نحو المضاربة.

٥- ان تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين تقلل من احتمالات تعرض السوق الى التقلب، ومن ثم نقل تكلفة تدخل الدولة من ناحية المالية .

٦- ان افضل وسيلة لمنع تسريب المعلومات الداخلية لأطراف دون اخرى هو فرض ضرورة اتاحتها على نحو متساو للمتعاملين في البورصة بحيث تكون هذه المعلومات متوازنة ومحايده وخاليه من اي تحيز وان يؤدي استخدامها الى تحقيق ارباح عادله للجميع.

٧-ضخامة الاثار المالية التي تترتب على اي تغير ولو بسيط في مؤشرات البورصة وعظم الاثار التي يمكن ان تنعكس من البورصة لقطاع المالي على القطاع الحقيقي في الاقتصاد، ذلك لان التجارب السابقة في العالم تشير الى ان اية ازمة مالية تحدث غالباً ما تتحول الى أزمة اقتصادية، وذلك من خلال انتقال آثار الازمة من البورصة الى الجهاز الانتاجي في الاقتصاد نظرا لانتشار التوقعات التشاؤمية، الامر الذي يرفع من معدلات البطالة وازدياد حالات البؤس.



وهناك من كشف عن وجود عوامل عديدة تؤثر على الافصاح الاختياري الذي تقدمه الشركات، ومنها موقف المجتمع وثقافته حول اهمية دور الافصاح، اضافة الى عوامل اخرى اقتصادية وسلوكية تتعلق بثقافة منظمة نفسها (العكر، ٢٠١٠).

وفي دراسة ل( ElSayed and HoQue, ٢٠١٠) تبين وجود تأثير ايجابي وقوي للمؤسسات الاجتماعية والسياسة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ومعايير المحاسبية الدولية على ال افصاح الاختياري لشركات غير مالية مدرجة في البورصة المصرية. وفي المقابل لم يكن لشدة المنافسة على ال الدولي اي تأثير على الافصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية.

٢, ٣, ٢ مزايا الافصاح الاختياري وفق حوكمة الشركات ونظرية الوكالة وكفاءة السوق :  
نص مبدأ الافصاح والشفافية كما اصدرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على ((انه ينبغي ان يكفل اطار ممارسات حوكمة الشركات تحقيق الافصاح الدقيق - وفي الوقت الملائم- بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والاداء والملكية واسلوب حوكمة الشركات)).

كما ينبغي إعداد المعلومات ومراجعتها والافصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية وغير المالية للإفصاح والمراجعة وكذلك يجب ان تتيح قنوات نقل المعلومات وامكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات اليها بصورة تتسم بالعدالة وسلامة التوقيت، وفعالية التكاليف،

فقرنات نقل المعلومات لها من الالهية ما يوازي اهمية محتوى المعلومات ذاته

(السرطاوي، ٢٠١٥).

ويبين بعض الكتاب دور الافصاح العام في تحسين حوكمة الشركات متمثلاً في نوعية المعلومات ذات العلاقة بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها ومساهميها واصحاب المصالح فيها، ويظهر دور الافصاح في تنشيط سوق الاوراق المالية وتقويم اداء الادارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها وتعظيم الارباح والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة وكل ذلك يؤدي الى تعظيم دور الحوكمة في الشركات المساهمة (AL Akra and Ali، ٢٠١٠) وتبرز مشكلة العلاقة بين الادارة ومجلس ادارتها واصحاب المصالح عندما لا يعمل المديرون لمصلحة المالكين، وتنشأ هذه المشكلة بين الادارة والملكية وتباين المعلومات بين ادارة الشركة ومن هم خارجها من المساهمين واصحاب المصالح الاخرى.

ونظراً لاحتمالات التعارض بين الموكلين والوكلاء فإن اصحاب رأس المال في حاجة الى متابعة ومراقبة التزام الإدارة (الوكيل) بالمتطلبات التي يقضيها عقد الوكالة.

وقد بين (الشلاحي، ٢٠١٢) ان تكاليف الوكالة تتأثر بمتغيرين احدهما مشكلة المعلومات والتي تتمثل في تباين المعلومات بين المتعاملين في الاوراق المالية، اي تباين حجم وطبيعة المعلومات بين المستثمرين في البورصة (بائعون ومشترون ) وثانيهما مشكلة الوكالة فكما توسعت ادارة الشركة في مجال الافصاح الاختياري عن معلومات ماليه ومعلومات غير ماليه

فإنها بذلك تقوم بعملية الضبط والتقليل من تكلفة الوكالة، وبالتالي تؤدي الى تخفيض قيمة العائد الذي يطلبه المستثمرون وانخفاض في تكلفة رأس المال.

مما سبق من التوضيحات يتبين ان للإفصاح الاختياري دورٌ مهمٌ في رفع كفاءة الاسواق المالية، اذا انه في ظل السوق الكفؤ فإن الاسهم تكون مسعره حسب قيمتها العادلة (fair value) وهي القيمة التي تعكس تماماً قيمة الاسهم الحقيقية التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في تلك الاسهم من مخاطر وبعبارة اخرى تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن الاستثمار بهذه الاسهم والمخصومة بمعدل خصم عائد على الاستثمار يكفي لتعويضه عن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاستثمار ولكي يحدث ذلك يلزم وجود منافسة تامه بين مختلف المتعاملين في السوق ،وتوافر البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الصحيحة والمتعلقة بالشركات المتداولة في بورصة، كما ينبغي الافصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة ممكنه وبأقل التكاليف الى كافة المتعاملين في السوق في وقت واحد.

وقد بين بعض الباحثين (السقا ٢٠١٩، عبدالملك ٢٠٠٨ ) ان كفاءة السوق يزداد كلما قامت الشركة بالتوسع في تقديم معلومات ماليه وغير ماليه من خلال الافصاح الاختياري بحيث تقل الفجوة في المعلومات بين من هم داخل الشركة ومن هم خارجها ،مما يخفض من الأعباء والتكاليف التي يتحملها المستثمرون في سبيل حصولهم على المعلومات ، وبالتالي ينخفض العائد الذي يطلبه هؤلاء المستثمرون، اي تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة .

كما بين بعض الكتاب ( مطروالسويطي، ٢٠١٢ ) ان الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يركز على البنود التالية:

#### ١- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كالملاك الحاليين والمرقبين والموظفين والدائنين والمقرضين والجهات الحكومية ذات الصلة، كما تتمثل اهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية في حقيقة مفادها ان الاغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون ايضاً مختلفة، كما ان تحديد هذه الجهات سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها، سواء من حيث المحتوى او من حيث شكل وصورة العرض.

كما لا بد من اعداد التقارير المالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى فئات المستخدمة لديها

٢- تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، ولا بد من تحديد الغرض الذي تستخدم فيه، وبيان مدى ملاءمتها لتستخدم بديل .

٣- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها وتتمثل فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواه في القوائم المالية التقليدية الاساسية، وهي: الميزانية العمومية، وقائمة الدخل وقائمة الدفقات النقدية والارباح المحتجزة وقائمة التغير في راس المال وحقوق الملكية،

بالإضافة الى المعلومات التي تعرض في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءاً منها وتقرأ معها (العنزي، ٢٠١٣).

٤- تحديد اساليب وادوات الافصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن استخدام الاساليب والادوات الثانية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وهي التوضيح بين قوسين ( ) لمستخدميها والملاحظات وبنود مقابلة متصلة، والجداول المرفقة.

٥- توقيت الافصاح عن البيانات المالية: اذ يجب ان يتوفر التوقيت الملائم في اعداد وعرض وتقديم البيانات.

#### ٢,٢,٤ أهمية الإفصاح الاختياري

تزداد أهمية الإفصاح الاختياري بزيادة الحاجة الى اتخاذ القرارات الاستثمارية وخصوصاً على اسواق الاوراق المالية وتظهر أهمية الإفصاح بوضوح في مجال تخفيض تكاليف راس المال وعلى سعر السهو في السوق وتحسين قدرة الشركة في الحصول على التمويل من خلال اسواق راس المال وبالكلفة المناسبة.

ولهذا فإن الإفصاح الاختياري يهدف الى توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة مصدرة البيانات وتقديم بعض المؤشرات المالية التي تمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمنشأة مثل قوتها الايراديه او قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل وطويلة الاجل على حد سواء (السويراوي، ٢٠١٥).

وقد اكد بعض الكتاب والمختصين ان قوى السوق هي في الغالب الدافع وراء قيام الشركات بالإفصاح وليس استجابة للقوانين والتشريعات ذات الصلة كما ان قوى السوق هي من تحدد وتؤثر على محتوى وتوقيت الإفصاح في القوائم المالية، وان المستثمرين يقيمون الشركة بناءً على ما يتوافر لديهم من معلومات حول الصناعة التي تنتمي اليها الشركة والحالة الاقتصادية العامة وذلك للحصول على القيمة العادلة للشركة (الشلاحي، ٢٠١٢).

وكما اوضح كل من (مطر والسويطي، ٢٠١٢) انه من المفترض ان تكون هناك علاقة بين النظرية الاقتصادية والفكر المحاسبي الحديث، وذلك لان التوسع في الإفصاح يؤدي الى انخفاض في تكاليف تباين المعلومات (مثل التكاليف التي يدفعها المستثمرون والمحللون الماليون)، وهذه تعتبر احد العناصر المكونة لتكلفة رأس المال في الشركات.

وبهذا يمكن القول ان زيادة الإفصاح يؤدي الى انخفاض محتمل في درجة تباين المعلومات التي لدى مديري الشركات من جهة والمساهمين والمستثمرين الحاليين والمتوقعين في اسهم الشركة (البائعون والمشترون المحتملون لاسهم الشركة) من جهة اخرى كما ان للإفصاح أثره الايجابي على تكاليف الصفقات التي يمكن قياسها من خلال المدى بين سعر العرض وسعر الطلب على الاوراق المالية، كما ان هناك علاقة بين الانخفاض في تكلفة رأس المال وعملية التوسع في الإفصاح .

يمكن النظر الى الاثار الاقتصادية لتعليمات الإفصاح من خلال منظورين هما (عبدالقادر، ٢٠١٠):

منظور التكاليف ومنظور المنافع (التكاليف والمنافع المرتبطة بمعايير المحاسبة وتعليمات الإفصاح ) فمن حيث منظور التكاليف فيمكن تقسيمها الى نوعين هما: التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة حيث تشمل التكاليف المباشرة على تكلفة جميع البيانات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية وتدقيق وفحص الحسابات ونشر وتوصيل المعلومات الى المستخدمين والحصول على بيانات واجراء تعديلات على النظم المحاسبية القائمة لتتلاءم مع المعايير الجديدة، بينما يتحمل اصحاب المصالح التكاليف المباشرة من تحليل وتفسير وفهم المعلومات الجديدة وتدريب الاشخاص على التعامل مع المعايير المحاسبية الجديد.

واما التكاليف غير مباشرة فتشمل على تكلفة تطبيق المعايير والمرتبطة بمخاطر فقدان الميزة التنافسية، وعدم كفاية البيانات المنشورة وتكلفة القرارات التي تم اتخاذها بناءً على معلومات غير كافية او معلومات معقدة حيث يتحمل اصحاب المصالح تكلفة خاصة بفصل المعلومات الملائمة عن المعلومات الاخرى او دفع مبلغ للمحللين الماليين الذين يقومون بتفسير هذه المعلومات.

أما من ناحية منظور المنافع الاقتصادية لتعليمات الإفصاح، فإن هذه التعليمات تؤدي الى تحسين الكفاءة تخفيض الموارد المتاحة وتجنب التكاليف للسياسة نتيجة لما تقوم به الدولة من اجراءات وتخفيض تكلفة راس المال وتحسين نوعية القرارات التي يتخذها اصحاب المصالح (عبدالقادر، ٢٠١٠).

وقد اضاف ( EL sayed and Hoque, ٢٠١٠ ) أن المنافع المتوقعة من تطبيق استراتيجية إفصاح ناجمة تتمثل في تعريف المشروع للمستثمرين بشكل أفضل وتعزز آليات الضبط والرقابة على عمل المديرين ليعتبر في مصلحة المالكين وتحسين بيئة المعلومات وتخفيض مخاطر تباين المعلومات التي يواجهها المستثمرون في اسواق مالية بها مستثمرون اخرون لديهم معلومات اكثر منهم.

## ٥,٢,٢ قياس الإفصاح المناسب

تناولت العديد من الدراسات قياس الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب، وبينت ان قياس الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب يظل مقبولاً ما دامت مؤشرات المناسب المستخدمة ملائمة ويتم بناؤها على أسس موضوعية، ويمكن تقسيمها الى اربعة أنواع احدها مؤشرات الإفصاح الاختياري وهي (بجلس، ٢٠١٠):

مؤشرات الإفصاح الشامل overall disclosure index.

مؤشرات الإفصاح القانوني statutory disclosure index.

مؤشرات الإفصاح الاجباري mandatory disclosure index.

مؤشرات الإفصاح الاختياري voluntary disclosure index.

كما تم تحليل هذه المؤشرات الى عناصرها واعطاء الوزن المناسب لكل عنصر.



ولعل من اهم المشكلات المتعلقة ببناء تلك المؤشرات هي اختلاف الاهمية النسبية لعناصر الافصاح التي ترد في المؤشرات من شخص الى اخر ويعتمد ذلك على مدى ملاءمتها للقرارات التي سيتم اتخاذها، إضافة الى عوامل اخرى تتعلق بالمهنة. مثل الغرض من وراء استخدام المعلومات الدقة المطلوبة وال علمي والثقافي لمن يقوم بإعداد مؤشر الافصاح، وتضمن البنود الواردة في التقارير المالية ضمن المؤشرات وتجاهل امور مهمة اخرى لا ترد عادة ضمن التقارير المالية مثل ال علمي والمهني للمحاسبين .

أما مساوئ أو سلبيات مؤشرات الافصاح التي تقوم ببنائها ذاتياً فتنحصر في الاجتهاد الشخصي وما يرافق ذلك من اختلاف مؤشرات الافصاح فيما بينها من حيث اسلوب احتساب النقاط على عناصر الافصاح الاختياري وصولاً الى معرفة الافصاح الاختياري لكل شركة (عمير، ٢٠١١).

واخيراً ترى الدراسة انه من خلال مراجعة الدراسات التي اجراها باحثون قاموا ببناء مؤشر للإفصاح أن عدد عناصر الافصاح الداخلة في تكوين المؤشرات المختلفة والمستخدمه في قياس الافصاح يتراوح بين (١٠) و (١٣)، وهذا دليل على ان عملية بناء مؤشر للإفصاح تحتوي على الكثير من الاحكام الشخصية، وان الوصول الى كاف من الافصاح يختلف من باحث لآخر.

## ٦,٢,٢ طرق واساليب الافصاح عن المعلومات في المصارف:

تتعد طرق والاساليب المتبعة في عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية والتقارير

المالي الشامل، الامر الذي يترك اثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ،لذا يتطلب الافصاح المناسب والشامل ان يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها وان يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض اي من المعلومات ذات الاثار المهمة على القرارات المستخدمين المستهدفين في اماكن يصعب الاهتداء اليها في التقرير المالي اذ من المعروف ان يتم الافصاح عن المعلومات ذات الاثر الهام في صلب القوائم المالية في حين يتم الافصاح عن المعلومات الاخرى والتي تمثل التفاصيل والجداول والإيضاحات في الملاحظات او الايضاحات المرفقة بتلك القوائم او في جداول اخرة مكمله تلحق بها ،كما يتطلب الامر احياناً إفصاحاً عن المعلومة الواحدة نفسها اذا كانت مهمة في اماكن متعددة في البيانات المالية وجميع هذه الافصاحات تمثل الافصاح الالزامي، أما الافصاح الاختياري يجب اي يظهر في التقرير المالي للبنك والذي يحدد عناصر الافصاح الاختياري والمعلومات الواجب الافصاح عنها (الزين،٢٠١١).

## ٧,٢,٢ اهمية توفير الافصاح والشفافية في القطاع المصرفي:

على الرغم من تعدد التعريفات التي توضح مفهوم الحوكمة الا انها تتفق جميعها على تحديده على انه نظام يحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء في المصرف، كما ان مفهوم الحوكمة يرتكز بشكل اساسي على الشفافية والافصاح، وقد حرص عدد من

المؤسسات الدولية على وضع اطار واضح للمعايير الدولية في العمل المصرفي، و من بينها الشفافية و الافصاح، على راس هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (( OECD التي اصدر في عام (١٩٩٩) مبادئ حوكمة الشركات، و المعنية بمساعدة كل من الدول الاعضاء و غير الاعضاء من المنظمة لتطوير الاطر القانونية و المؤسسية لتطبيقها، من خلال تقديم عدد من القواعد الارشادية و تدعيم ادارة الشركات و المصارف و كفاءة اسواق المال و استقرار الاقتصاد، ويدعم ذلك ما اكدت عليه المنظمة العالمية لهيئات الاوراق المالية (IOSCO) عام (٢٠٠٢) من اهمية انتهاج مبادئ ((OECD) لحوكمة الشركات و التي قامت بتعديلها في عام (٢٠٠٤) الى ستة مبادئ، و ذلك للحفاظ على سلامة اسواق المال (زويلف،٢٠١٤).

تعد مبادئ الافصاح و الشفافية اساسية للمصارف و الشركات المالية الاخرى امراً ملحاً جوهرياً لأنها تُعد من صميم العمل المصرفي. حيث ان المصارف تتعامل بأموال المودعين و هي على اطلاع تام بأعمالهم و اسرارهم، لذلك فان تطبيق الشفافية و الافصاح على المصارف هو جزء من نظام المصرف نفسه مما يستوجب على المصارف ان تطور انظمة الحوكمة فيها من اجل بلورة استراتيجياتها و اليات صنع القرار بالكيفية و السرعة اللازمتين للتعامل مع العالم الخارجي (ELSAIED.ET.AL،٢٠١٠).

و للوصول الى الحوكمة الفعالة في المصارف لتحقيق الشفافية و الافصاح و توافر المعلومات و النهوض ب الكفاءة البشرية يقتضي التدريب على تطبيق المعايير المحاسبية

الدولية على راسها المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك و تنظيم و مراقبة الصناعة المصرفية و هذه المعايير هي معيار رقم (٣٠) والمعيار رقم (٣٢) و المعيار رقم (٣٩)، و لعل اهمها الاعلان عن الاهداف الاستراتيجية للسياسية النقدية عموما و المصارف خصوصا مع ضرورة تحديد مسؤوليات الادارة، و التأكد من كفاية اعضاء مجلس الادارة و ادراكهم الكامل لمفاهيم الحوكمة والشفافية والافصاح بنوعيه الالزامي والاختياري وضمن فاعلية دور المراقبين ،اضافة الى ضرورة توافر الشفافية والافصاح في اعمال البنك وانشطة الادارة واعمال مجلس الادارة .

ولا يمكن ان يتحقق نجاح الحوكمة بالجهاز المصرفي الا من خلال وضع القواعد الرقابية وتطبيقها بشكل سليم وفاعل من خلال الموازنة بدور المصرف المركزي ورقابته من جهة وبين دور المصرف التجاري وادارته من جهة اخرى، اذ يجب ان تكون ادارة المصرف مقتتعة بأهمية هذه القواعد والضوابط (دبله وجلاب،٢٠١٣).

وتعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعاً لقواعد وتعليمات دليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب على المساهمين واصحاب المصالح والمشاركين الاخرين ان يراقبوا بشكل صحيح وفعال اداء البنوك متمثلاً بإدارتها في ظل نفس الشفافية، وهذا الامر يحدث اذا لم يحصل المساهمون واصحاب المصالح عن معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك واهدافه.

وبعد الافصاح العام الملائم ضرورياً خصوصاً للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الافصاح في الوقت المناسب والتدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير المالية الدورية والسنوية، ويكون متلائماً ايضاً مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر او كما اذا كان البنك مسجلاً في البورصة.

ومن ضمن المعلومات التي يجب الافصاح عنها المعلومات المتعلقة بالمعلومات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك، ومنها هيكل ومؤهلات اعضاء مجلس الادارة والمديرين واللجان، وهيكل الحوافز وسياسات الاجور للعاملين والمديرين (خنتوش، ٢٠١٦).

## ٨,٢,٢ أثر هيكل مجلس الادارة على الافصاح الاختياري في البنوك والمصارف الاردنية

ان من اهم مبادئ حوكمة الشركات التي صدرت عن الهيئات والمجامع المهنية والمعايير المحاسبية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OESD)هما مبدأ المتعلق بمسؤوليات مجلس الادارة ومبدأ الافصاح والشفافية لما لهذين المبدأين من انعكاسات هامة على بقية المبادئ، وكذلك لوجود العلاقة الارتباطية التبادلية بينهما.

فمسؤوليات مجلس الادارة تتعدد وتتنوع ومن اهمها من تحقق توفر الافصاح الصحيح او الفاعل والشامل والكافي لخدمة المساهمين أو لملاك او اصحاب المصالح الاخرى ذات العلاقة بالشركة (عمير، ٢٠١١).

ومن جهته فإن مبدأ الإفصاح والشفافية يتناول في بنوده الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين ومررتباتهم ،حيث يطلب المستثمرون معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وايضاً عن كبار المديرين لكي يتسنى لهم تقييم خبراتهم وكفاءاتهم وكذلك تقييم اية احتمالات لتعارض المصالح التي قد يكون من شأنها التأثير على احكامهم .كما تمثل مرتبات وحوافز اعضاء مجلس الادارة وكبار المديرين مجال اهتمام المساهمين ولهذا من المتوقع ان تفصح الشركات عادة عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافآت وحوافز اعضاء مجلس الادارة وكبار المديرين وان تقدمها للمستثمرين لكي يتسنى لهم التقييم السليم للتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز ومدى فعالية الخطط الموضوعه .

كما ان على الشركات الالتزام بالإفصاح عن المسائل التالية (ناجي،٢٠١٦).

- العلاقة بين رئيس مجلس ادارة الشركة ومديرها العام ان وجدت.
  - الهيكل التنظيمي بما في ذلك هيكلية مجلس الادارة والادارة التنفيذية في الشركة مع بيان مؤهلات وخبرات كل منهم.
  - سياسة المكافآت في الشركة لكل من اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية.
  - والمخاطر الرئيسية في الشركة وسياسية ادارة المخاطر.
- وتزداد العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة والإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص اهمية وخطورة في المحيط المصرفي لما للمصارف والبنوك من اهمية بالغة في بناء

الاقتصاد الوطني، ولما تمثله من قطاع مهم ومؤثر في عالم الاعمال وذلك لحاجة مستخدمي القوائم المالية للمصارف الى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة لكي تساعد في تقييم مراكزهم المالية وادائها بشكل جوهري يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية (بلحس، ٢٠١٠).

ومما زاد من اهمية وجود مجلس الادارة كقوة وافصاح مناسب في المحيط المصرفي هو ظهور الادوات المالية واسواق الخيارات وعمليات التوريق وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها، وبالإضافة الى المستجدات الاخرى في الاقتصاد العالمي مثل اتساع رقعة العولمة وازالة القيود على التعاملات المالية وارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، كل ذلك يؤدي بلا شك الى مزيد من التعقيد في الادوات، الامر الذي يتطلب الحاجة الى الافصاح الشامل والكافي (المطيري، ٢٠١٠).

وفي هذا الصدد فإن ادارات المصارف يجب ان تعمل على تحليل جميع انواع المخاطر المترتبة على التعامل في مثل هذه الادوات، ومنها مخاطر الائتمان وسيولة الاسواق ومخاطر اسعار الصرف، ولذلك فإن الافصاح على البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعد امراً حيوياً، كما أن مهمة اجهزة الرقابة نتيجة لتلك الظروف اصبحت اكثر تعقيداً فهي بالتالي بحاجة الى افصاح اشمل عن المعلومات المالية في اطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني (مطر والسويطي، ٢٠١٢).

وهنا يبرز دور مجلس الإدارة ويتعاضم، فهو الى جانب دوره في توجيه استراتيجية البنك او الشركة فإنه يتولى المسؤولية الرئيسية عن متابعة اداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين وضمان للحقوق المودعين علاوة على منع تعارض المصالح والموازنة بي المتطلبات التنافسية التي يجابهها البنك او الشركة.

ولكي يتسنى لمجلس الإدارة الاضطلاع بمسؤولياته بصورة فاعلة يتعين ان تتوفر له درجة من الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، وذلك يتأتى من خلال اختيار اكبر قدر ممكن من اعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وذلك لضمان اكبر قدر ممكن من الشفافية والافصاح بنوعيه الالزامي والاختياري عن جميع نشاطات البنك وممارسات الإدارة والتقارير المالية المنشورة كذلك فمن بين المسؤوليات الهامة لمجلس الإدارة تبرز مسؤولية تنفيذ النظم التي تُصاغ لضمان التزام البنك بالقوانين السارية بما في ذلك قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتكافؤ الفرص والصحة والسلامة المهنية وجميعها تدخل في باب الافصاح والشفافية، على ان يأخذ المجلس علاوة عن ذلك بعين الاعتبار مصالح كافة الاطراف المعنية، وان يتعامل معها على نحو من العدالة، ومن ابرز هؤلاء الاطراف العاملون والمقرضون والمودعون والمقترضون والعملاء والمجتمعات المحلية مع ضرورة مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية (AL-Akra and Ali، ٢٠١٠).

كما ينبغي على اعضاء مجلس الإدارة ان يتخذوا قراراتهم على اسس من المعلومات الكاملة والامانة والمسؤولية والعناية الواجبة، وان يتم ذلك تحقيقاً لمصالح البنك والمساهمين واصحاب الودائع لضمان اكبر قدر من الشفافية والافصاح بنوعيه الالزامي والاختياري عن جميع نشاطات البنك وممارسات الإدارة والتقارير المالية التي تشكل المرحلة الإعلامية لجميع الاطراف.



## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

### ١,٣,٢ الدراسات العربية

١. دراسة عبد المنعم (٢٠١٧) بعنوان " اثر خصائص مجلس الادارة على فترة اصدار

تقرير المدقق(دراسة تطبيقية)"

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر تأثير خصائص مجلس الادارة على فترة اصدار تقرير المدقق. وقد تمثلت عينة الدراسة بالشركات المساهمة الاردنية خلال الفترة بين (٢٠١١-٢٠١٣)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركة للفترة المذكورة ولهذا فإن بيانات هذه الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية، ولهذا فقد استخدم تحليل الانحدار التجميحي لقياس العلاقة بين وكانت اهم النتائج التي اظهرتها الدراسة هي ان مجلس الادارة يمثل كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في ادارة الشركة . وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة واهدافها وغاياتها، كما يترتب على تقرير المدقق ذكر امور هامه تتخذها الجمعية العامة للمساهمين واهمها ابراء او عدم ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة، عن ظهور اثر لعدد اعضاء مجلس الادارة الخارجيين ونسبة اعضاء مجلس الادارة الخارجيين وعدد الاعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام على فترة الاصدار. كما سيتم الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة كيفية قياس المتغيرات في المنهجية المستخدمة.

## ٢. دراسة باجاحر والحجيلي (٢٠١٧) بعنوان "أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح

### الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ والبالغ عددها ١٣ شركة، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تباين في الإفصاح الاختياري بين شركات الإسمنت السعودية ، كما أن الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية كان (٦٦,٦٧%) وهذا يعد ضعيفا نسبيا، مقارنة بالدول المتقدمة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وكل من: استقلال مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وملكية الإدارة، وأداء الشركة، وعمر الشركة، ونوع المدقق. وتميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة باستخدام نسب مختلفة بالاضافة الى اختلاف العينة.

## ٣. دراسة الزعبي (٢٠١٦) بعنوان "أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق في

### الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة (استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، والتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة) وبعض المتغيرات الأخرى (حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، درجة تعقيد عمليات

الشركة، مخاطر التدقيق) على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٤-٢٠١١)، تكونت عينة الدراسة من (٦١) شركة صناعية توفرت جميع بياناتها اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال التقارير السنوية المنشورة لشركات عينة الدراسة على موقع بورصة عمان، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب التدقيق، وعدم وجود علاقة بين كل من (استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، والتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة) وبين أتعاب التدقيق، كذلك أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من (حجم الشركة موضع التدقيق وعدد الشركات التابعة لها وحجم مكتب التدقيق) وبين أتعاب التدقيق.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في نفس الموضوع والتي تأخذ بالاعتبار العديد من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في الدراسة الحالية، كما تم الاستفادة من هذه الدراسة في كيفية قياس المتغيرات ذات العلاقة بالدراسة.

٤. دراسة حمادة (٢٠١٤) بعنوان "قياس اثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير

#### المالية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الافصاح الاختياري المتمثلة في المعلومات العامة للشركة ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي ومعلومات الاسهم وحملة الاسهم والمعلومات عن الإدارة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ونسب التحليلات المالية والغير مالية وتكاليف البحث وتطوير الشركة والمعلومات عن العاملين في الشركة ومعلومات عن الحوكمة وذلك للتعرف على اثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصح عنها في احداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير ضمن مجتمع البحث في شركات الوساطة المالية والبنوك المدرجة في بورصة عمان وقد تم توزيع الاستبيانات وجمع المعلومات وتحليلها احصائيا وفقا لنظام (SPSS) الاحصائي وخلصت الدراسة الى ان هناك تأثير كبير لمكونات الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وقد اوصت الدراسة بضرورة تبني الشركة المدرجة في بورصة عمان لمفهوم الافصاح الاختياري وعرض مكوناته ضمن التقارير المالية.

٥. دراسة عبد الجليل وابو نصار (٢٠١٤) بعنوان "العوامل المؤثرة على الافصاح

#### الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الاردنية"

هدفت هذه الدراسة الى بيان العوامل المؤثرة في الافصاح الاختياري في التقارير المالية

السنوية للشركات المساهمة العامة الاردنية حيث يتأثر الافصاح الاختياري بقناعات الادارة

ورغباتها، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية والمنافع المتوقعة منه والمخاطر المرتبطة به، ويتحدد الإفصاح استناداً الى تكلفة اعداد البيانات ومدى استخدامها من ذوي العلاقة ومدى استفادة المنافسين منها. ولمناقشة هذه العوامل تم تصميم استبانة جرى توزيعها ع افراد عينة الدراسة العشوائية وبلغ عددهم (٨٢) فرداً موزعين على الشركات الصناعية المساهمة والخدمية المدرجة اسهمها في بورصة عمان. تم استرداد (٥٢) استبانة وهي تمثل عينة الدراسة وصالحة لأغراض التحليل الاحصائي وتم استخدام الوسائل والادوات الاحصائية المعروفة في اختبار فرضيات الدراسة ب ثقة (٩٥%) وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان اهمها وجود اثر على الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الاردنية ذو دلالة احصائية عند معنوية (٥%) لكل عامل من عوامل المؤثرة الواردة في البحث. كما اظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة احصائية عن معنوية (٥%) في اثر تلبية احتياجات مستخدمي بيانات المحاسبية شعبا لنوع النشاط. واطهرت الدراسة ايضا وجود علاقة موجبة (٤٩,٤%) ذات دلالة احصائية عند معنوية (١%) يبين اثر تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية واثار المنافع المتوقعة.

٦. دراسة ابو شلوع (٢٠١٣) بعنوان "محددات الافصاح المحاسبي الاختياري في الشركات

المساهمة "

استهدفت هذه الدراسة تحليل توجهات الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة

المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن تحديد مجموعات اصحاب المصالح التي يوجه اليها

الافصاح الاختياري الوارد بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة، وتحديد الاولويات بين تلك المجموعات من وجهة نظر ادارات تلك الشركات ،كما استهدفت تحليل محتوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لعدد من شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية واستهدفت ايضا اختبار اثر مجموعة من خصائص الشركات (محددات الافصاح الاختياري) على الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة. ولتحقيق هذه الاهداف استخدمت الدراسة اسلوب تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من عشرين شركة مصرية مقيدة بالبورصة في عام (٢٠٠٨) للوقوف على الافصاح الاختياري السري الوارد بتلك التقارير وقد تم جمع البيانات والمعلومات من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض وتحليلها احصائيا وفقا لنظام (SPSS) الاحصائي وكذلك قام باختبار صحة الفرضيات بواسطة الادوات الاحصائية المعروفة وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان اهمها يعبر عن اهم المتغيرات ذات القوة التفسيرية واكثرها تأثيرا على ال افصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية تعقد اعمال الشركة ومدى اهتمامها بإدارة راس المال الفكري وحصول الشركة على جائزة افضل افصاح سابقة .وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في ان متغيري حجم الشركة ونوع الصناعة التي تنتمي اليها الشركة يعتبران من اهم العوامل ذات التأثير الجوهري على الافصاح الاختياري، كما توصلت النتائج الى ان اكثر مجموعه من مجموعات اصحاب المصالح تحظى باهتمام ادارات الشركات المساهمة هم المساهمون والمستثمرين.

٧. دراسة رياض (٢٠١٣) بعنوان "أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على

### التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة، ولجان المراجعة بوصفها إحدى لجان مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة في جمهورية مصر العربية. ولتحقيق هدف الدراسة تم قراءة الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة وتوزيعات الأرباح، وتحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة ومعدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية. وتمثلت عينة الدراسة في بيانات (٤٧) شركة خلال سلسلة زمنية خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة تتمثل في خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة وبين المتغير التابع والمتمثل في معدل التوزيعات النقدية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، كما أن خصائص مجلس الإدارة كان لها التأثير الأهم على معدل التوزيعات النقدية مقارنة بأثر لجان المراجعة على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية. كما سيتم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال المنهجية المستخدمة.

٨. دراسة الشلاحي (٢٠١٢) بعنوان "تحديد طبيعة الافصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الافصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (راس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت ولتحقيق هذا الهدف اختار الباحث مجتمع دراسته من (٢٨) شركة قام الباحث باختيار (٢٠) شركة صناعية وقام بتصميم استبانة تم توزيعها على افراد عينة الدراسة من الشركات الصناعية وعددهم (١٥٠) فردا وجمع البيانات وقام بتحليلها احصائيا وفقا لنظام (SPSS) واختبار صحة الفرضيات بواسطة الادوات الاحصائية المعروفة مثل الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والانحدار المتعدد وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج فكان اهمها ان الشركات الصناعية الكويتية المساهمة العامة لم تظهر اهتماما بالعناصر المتعلقة بالموارد البشرية ولم تفصح عنها كما بينت الدراسة عدم وجود اختلاف بين الشركات الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الافصاح الاختياري المتعلقة بالوارد البشرية (راس المال البشري) يعزى لمتغير الربحية وفي ضوء نتائج التي حصل عليها الباحث فقد اوصى بضرورة اهتمام بنشر ثقافة الافصاح الاختياري عند الشركات الصناعية المساهمة العامة وربطها بالمنافع الاقتصادية التي يمكن ان تجنيها الشركات لقاء ذلك مثل زيادة الربحية.



## ٩. دراسة عمير (٢٠١١) بعنوان "العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال"

هدفت هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ،وفحص العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالاقتراض. ولتحقيق هذه الاهداف قام الباحث بدراسة ميدانية تم تطبيقها على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي باستخدام استبانة على شكل مؤشر للإفصاح الاختياري ونماذج خاصة بحساب تكلفة رأس المال ،علما بأن عدد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان قد بلغ (٦٩) شركة في عام (٢٠٠٩) بعد استثناء الشركات الموقوفة او تحت التصفية. وقد استجابت للدراسة (٣٩) شركة و تم جمع البيانات وتحليلها احصائيا وفقا لنظام (SPSS) الاحصائي واختبار صحة الفرضيات وقد توصلت الدراسة الى عدد من نتائج كان اهمها ان الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان قدمت من الإفصاح الاختياري بلغ في المعدل (٢٨%) من المجموع الإفصاحات وعد اظهر الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان قدرا وافياً من الاهتمام بتنويع استخدام أدوات الاتصال مع المستثمرين ووجود علاقة عكسية بين الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالملكية، والى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالاقتراض.

## ١٠. دراسة عبد القادر (٢٠١٠) بعنوان "حوكمة المؤسسة في القطاع البنكي

### والمالي ودورها في ارساء قواعد الشفافية"

هدفت هذه الدراسة الى بيان اهمية الشركات المساهمة ودور الاقتصادي الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الوطني ونموه. كما اعدت الدراسة الاسلوب الاستقصائي من خلال تصميم (استبانة)

قائمة الاستقصاء للحصول على المعلومات والبيانات وتحليلها احصائيا بواسطة الادوات الإحصائية المعروفة مثل الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان اهمها تعاطف اهتمام الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة, والناشئة خلال العقود القليلة الماضية, وخاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها دول شرق اسيا وافريقيا اللاتينية وروسيا في التسعينيات في القرن العشرين، كما حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم الحاكمية التحليل ودراسة ومن هذه المؤسسات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي وصندوق النقد الدولي، والتي عملت على تطوير الاطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حاكمية الشركات بكل من العامة والخاصة على حد سواء وسواء كانت متداوله او غير متداوله بأسواق المال ومن خلال تقديم عدد من الخطوط الارشادية لتدعيم وادارة الشركات وكفاءة اسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل.

١١. دراسة الحسن (٢٠٠٩) بعنوان "الافصاح الاختياري لدى الشركات الاردنية

### المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة الى قياس الافصاح الاختياري في تقارير الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان وبيان العوامل المؤثرة على درجة الافصاح الاختياري. ولقد تم تصميم استبانة من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم توزيعها على افراد عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من اهمها وجود افصاح اختياري في الشركات المدرجة في بورصة عمان، كما اظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية ما بين الافصاح الاختياري وحجم

الشركة عند دلالة احصائية ( ٥% ) ونوع القطاع عند دلالة احصائية (١٠%) بالإضافة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الافصاح الاختياري وبين حجم التدقيق والرفع المالي، وهيكل الملكية، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الافصاح بين السوقين الاول والثاني. واوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات المختصة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الاختيارية، خاصة تلك المتعلقة بالمعلومات المستقلة والمعلومات المتعلقة بالإحصائيات والنسب المالية لتصل الى مستخدمي القوائم المالية واضحة ومحددة لتساعدتهم على اتخاذ القرار المناسب.

## ٢,٣,٢ الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

١. Bakare *et al.* (2018) "Effect of Board Chara Cteristics on Timeliness of Financlal Reporting of Listed Insuraness Firms in Nigeria"

أثر خصائص مجلس الادارة على ملاءمة توقيت التقارير المالية لشركات التأمين المقيدة في بورصة نيجيريا للاوراق المالية

هدفت هذه الدراسة الى اختبار تأثير خصائص مجلس الادارة على ملاءمة وتوقيت التقارير المالية للشركات التأمين المسجلة في نيجيريا للفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٦) ولتحقيق هذه الاهداف فقد استخدم الباحثون نموذج البحث الارتباطي. لقد كان مصدر المعلومات والبيانات جمن التقارير المالية السنوية عينه الدراسة والتي تتألف من المنشآت التأمين المدرجة في نيجيريا

ان افراد عينة الدراسة تتكون من (٢٨) منشأة تأمين ،وكان حجم العينة العشوائية مكون من (١٥) شركة تأمين مسجلة في نيجيريا.

وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الانحدار المتعدد للتحليل وقد اظهرت النتائج بأن حجم مجلس الإدارة له تأثير ايجابي وهام على ملاءمة وتوقيت التقارير المالية للشركات المسجلة في نيجيريا، وكذلك اجتماعات مجلس الادارة لها تأثير هام على ملاءمة وتوقيت التقارير المالية.

واسناداً الى ما ظهر من نتائج فقد اوصى الباحثون بأنه يجب على المساهمين في تلك الشركات عينه الدراسة ان يؤكدوا ويشددوا على ان مجلس الادارة يضم العدد الكافي والمعقول من الاعضاء ، وكما ظهر في الدراسة بأنه كلما اشبع حجم المجلس كلما قلت فرص التأخير والابطاء في اصدار التقارير المالية علاوة على ذلك فإن الاجتماعات التي تعقد من قبل المديرين يجب تقليلها لكي يتمكن المديرون التنفيذيون من التركيز على مسؤولياتهم الادارية.

## **2. Al -Smady (2018) "The Effect of Board of Directors Characteristics and Owership Type on the Timeliness of Financial Reports"**

**أثر خصائص مجلس الادارة وهيكل الملكية على ملاءمة التقارير المالية في الشركات المساهمة**

هدفت هذه الدراسة الى اختبار خصائص مجلس الادارة ونوع الملكية وأثرها على ملاءمة التقارير المالية. وكذلك تتضمن دراسة خصائص مجلس الادارة نسبة المديرين التنفيذيين في المجلس وحجم المجلس ونسبة عنصر النساء في المجلس وازدواجية المديرين التنفيذيين، علاوة على ذلك تتناول ملكية الادارة والملكية الاجنبية والملكية المحلية تعتبر جميعها من بين العوامل الاخرى مثل العمر الشركة وحجمها.

ولتحقيق الاهداف قام الباحث باختبار (٦٨) تقرير مالياً سنوياً من الشركات المدرجة في بورصة عمان لتغطي الفترة من (٢٠١١-٢٠١٥) وقام بتصميم استبانة تم توزيعها على افراد العينة، كما تم جمع بيانات وتحليلها احصائياً مع اختبار الفرضيات باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري والانحدار المتعدد وقد توصلت الدراسة ان هناك علاقة واضحة بين هيكل ملكية راس المال حيث تؤثر تأثيراً واضحاً على جودة التقارير المالية وهذا التأثير اكثر من تأثير خصائص مجلس الادارة.

### ٣. Alomari (2016) "The Impact of Board Director and CEO Educational Qualification and Experince on Performance: Afield Study On Manufacturing Companies Listed on Amman Stock Exchange"

أثر خصائص مجلس الادارة وثقافة وخبرة أعضاء مجلس الادارة على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر المؤهلات العلمية والخبرة لمجلس الادارة والادارة التنفيذية على اداء الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتكونت عينة الدراسة من (٦٤) شركة صناعية مدرجة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ حيث تم قياس قيمة الشركة من خلال مؤشر جيمس توبنز ونسبة العائد على الاصول كما تم قياس الخبرة والتعليم من خلال ست متغيرات مستقلة هي (نسبة حملة شهادات الدراسات العليا من اعضاء مجلس الادارة، متوسط خبرة اعضاء مجلس الادارة، نسبة اعضاء مجلس الادارة من حملة الشهادات المالية، عدد سنوات

الخبرة للمدير التنفيذي، متغير وهمي فيما اذا كان المدير التنفيذي للشركة حاصل على شهادة دراسات عليا، متغير وهمي فيما اذا كان المدير التنفيذي حاصل على شهادة التخصصات (المالية) وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية عند دلالة ٥% بين اداء الشركات مقاسا بنموذج جيمس توبنز وبين متغير متوسط خبرة أعضاء مجلس الادارة عزاءها الباحث الى ميول كبار السن من الاعضاء الى العمل بطريقة روتينية في حين لم يكن هناك أي علاقة ذات دلالة احصائية بين باقي المتغيرات وقيمة الشركة، وقد خلصت الدراسة الى استخدام معايير أخرى في قياس الاداء والخبرة والتعليم وخاصة لأعضاء مجلس الادارة. كما سيتم الاستفادة من هذه الدراسة في الاطار النظري وفي كيفية قياس المتغيرات وفي المنهجية المستخدمة.

#### ٤. Basuony et al. (2016) "Board characters, Ownership Structure and Audit Report Lag in the Middle East"

قياس العلاقة بين خصائص مجلس الادارة وهيكل ملكية على توقيت تقرير المدقق الخارجي في الشرق الاوسط

هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر فترة اصدار تقرير التدقيق المعيارية من قبل الجمع بين متغيرات خصائص مجلس الادارة وهيكل الملكية كمحددات لملاءمة التقارير المالية السنوية المنشورة. ولتحقيق هذه الاهداف اختار الباحثون طريقة تحليل المربعات الصغرى وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار محددات الملاءمة تقرير المدقق للقوائم المالية. ان هذه الدراسة تختبر تأثير خصائص مجلس الادارة وهيكل الملكية ونوع التدقيق وحجم الشركة وعمرها والرافعة المالية

وربحية الشركة وملاءمة وتوقيت تقرير التدقيق، وقد كانت اهم نتائج قد كشفت عن ان هناك نسبة عالية من الشركات تصدر تقاريرها السنوية المدققة في اقل من (٦٠) يوماً ، وانه قد تم تدقيق سجلاتها من قبل اكبر اربع شركات تدقيق وبينت اه هذه المنشآت الاربع قد وصفت بأنها على أعلى كفاءة، كما بين تحليل الانحدار وجود مؤشرات على ازدواجية الرئيس التنفيذي وحجم مجلس الادارة واستقلال المجلس وتركيز الملكية والملكية القانونية والملكية الاجنبية ونوعية التدقيق والعائد على الاصول وعمر الشركة جميعها تؤثر بشكل كبير على فترة اصدار تقرير التدقيق .

٥. **Sajad and Rashid (2015) "The Relationship between Board Diversity and Firm Performance: Evidence from the Banking Sector in Pakistan"**

العلاقة بين خصائص مجلس الادارة وبين اداء المنشأه تطبيقاً على قطاع البنوك والمصارف في الباكستان

هدفت الدراسة توضيح العلاقة بين خصائص مجلس الادارة واداء الشركات في الدول المتقدمة من حيث الاسواق المالية تضمنت العينة (٢٠) بنك مالي مدرج في سوق كراشي (Karachi-Pakistan) للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ وقد استخدم الباحث متغير الجنس و الجنسية و العمر في قياس خصائص مجلس الادارة ونموذج جيمس توبنز في قياس اداء الشركات، وقد أظهرت نتائج تحليل معادلة الانحدار المتعدد وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين متغير

الجنس واداء الشركات عند دلالة ١٠% ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الجنسية واداء الشركات عند دلالة ٥% ووجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية لمتغير العمر واداء الشركات عند دلالة ٥%، وقد خلصت الدراسة الى تطبيق نفس النموذج على عينة اوسع من الشركات الباكستانية وعلى قطاع اخر ولفترة اكبر. كما سيتم الاستفادة من هذه الدراسة في الاطار النظري وفي المنهجية المستخدمة وفي كيفية قياس المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

## ٦. Samaha et al. (2015) "The Impact of Board and Audit

### Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta-Analysis"

#### تأثير خصائص مجلس الادارة ولجنة التدقيق على الافصاح الاختياري

هدفت هذه الراسة الى معرفة العلاقة بين مجلس الإدارة وخصائص لجنة التدقيق والإفصاح الاختياري، حيث تكونت عينة الدراسة من ٦٤ مقالة تطبيقية خلال الفترة (٢٠١٣-١٩٩٧)، حيث استخدمت الدراسة اسلوب meta-analysis للوصول الى النتائج التي كان من اهمها وجود اثر لهيكل مجلس الادارة ايجابي، لجنة التدقيق والافصاح الاختياري، بينما هنالك اثر سلبي بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والافصاح الاختياري. كما وتوصي الدراسة بضرورة اهتمام الشركات المدرجة بالافصاح الاختياري لما يشكله من اهمية كبيرة.



**٧. Johl et al. (2015) "Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms"**

العلاقة بين خصائص مجلس الادارة وأداء المنشأه تطبيقاً على الشركات الماليزية المساهمه المدرجه في بورصة ماليزيا

هدفت الدراسة الى بيان اثر خصائص مجلس الادارة(عدد الاجتماعات، حجم المجلس، الخبرة، الاستقلالية) على اداء الشركات الماليزية المدرجة حيث استخدم الباحثون طريقة المربعات الصغرى في تحليل معادلة الانحدار المتعدد لقياس اثر خصائص مجلس الادارة على اداء الشركات الماليزية وتكونت العينة من (٧٠٠) شركة عامة مدرجة في ماليزيا لسنة ٢٠٠٩، واطهرت النتائج الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية لعدد اجتماعات المجلس مع الاداء مقاسا بالعائد على الاصول عند دلالة ٥% ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية لكل من حجم المجلس والخبرة المحاسبية لأعضاء المجلس مع اداء الشركات مقاسا بالعائد على الاصول عند دلالة ٥% وقد خلصت الدراسة الى أعداد بحوث مستقبلية لاستكشاف اثر خصائص مجلس الادارة الاخرى على اداء الشركات وباستخدام طريقة بحثية أخرى مثل المقابلات الشخصية مع أعضاء المجلس. كما سيتم الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة كيفية قياس المتغيرات التابعة والمستقلة وفي الاسلوب الاحصائي وفي المنهجية المستخدمة.

**٨. Ball et al. (2012) "Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements : a Test of Confirmation Hypothesis"**

## العلاقة بين التقارير المالية المدققة والافصاح الاختياري: اختبار فرضيات الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى اعتبار افصاحات الادارة عن المعلومات الخاصة متمماً للتقارير المالية المدققة، مدى ارتباط تأثيرات المدقق الخارجي حول القوائم المالية، و المعبر عنها بمدى ارتفاع اتعاب التدقيق بتقديم الادارة لتنبؤات دقيقة و مفيدة و محددة و متكررة بتوقيت مناسب تختبر هذه الدراسة فرضية ان التقارير المالية المدققة و الافصاح الاختياري للمدراء عن المعلومات المحاسبية، هو الية متممة للتواصل مع المستثمرين، فهناك افتراض ان التأكيد المستقل و التقرير عن المخرجات المالية يشجع المدراء ليكونوا اكثر مصداقية، و بالتالي اكثر دقة في افصاحاتهم، حيث غطت الدراسة الفترة بين عام (٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٧)، و تضمنت (٤٤,٨٣٣) مشاهدة مالية (٩١٧٢) شركة ببيانات كاملة لكافة المتغيرات، و قد تم استخدام تحليلي الانحدار في تحليل تلك البيانات او اختبار فرضيات الدراسة بواسطة الوسط الحسابي و الانحراف المعياري.

و قد توصلت الدراسة الى ان وجود تأكيد التقارير المالية من قبل مدقق حسابات المستقل، يعمل على زيادة انشطة الادارة التنبؤية، و ان ردت فعل السوق حيال تلك التنبؤات ترتفع بوجود مصادر مثبتاه من قبل المدقق.

## ٩. ADELOPO (2011) "Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria"

### ممارسات الإفصاح الاختياري بين الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا

هدفت هذه الدراسة الى اختبار تطبيقات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا في السوق المالي في نيجيريا، و قد اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي النيجيري للأوراق المالية، وقد اشتملت البيانات على (٦٣) تقريراً سنوياً و منها (٥٢) شركة غير مالية و(١١) شركة تأمين تمثل عام (٢٠٠٧).

وقد استخدم الباحث نموذج التحليل الانحدار المتعدد لتحليل تلك البيانات واختبار فرضيات الدراسة بواسطة ادوات الاحصائية المعروفة. و كانت النتائج التي حصل عليها تشير الى وجود علاقة ايجابية هامة بين الإفصاح الاختياري و حجم الشركة، مقاساً باللوغاريتم الطبيعي الاجمالي اصولها. و وجود علاقة جوهرية ايجابية بين اداء الشركة السوقي و بين الإفصاح الاختياري، و ذلك باعتبار المقياس السوقي لأداء المنشأة ارباح الاسهم الموزعة، و كان مقياس العائد على الاصول ذو علاقة سلبية هامة بالإفصاح الاختياري على عكس المتوقع من الباحث، و وجود علاقة سلبية جوهرية بين وجود كبار حملة الاسهم و حملة اسهم الادارة مع افصاح الشركة.

١٠. **Hussion and Hamami (2009) "Voluntary Disclosure in the Annual Reports of an Emerging Country: the Case of Qatar"**

الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية في الدول النامية: تطبيقاً على الشركات المساهمة في دولة قطر

استهدفت هذه الدراسة اختبار محددات الافصاح الاختياري في التقارير السنوية لشركات المدرجة في بورصة قطر، كما تمت دراسة العالقة بين الافصاح الاختياري وخصائص محددة للشركات مثل عمر الشركة وحجم الشركة ودرجة التعقيد في عملياتها اضافة الى ربحية الشركة. وقد تمت دراسة التقارير السنوية ل (٢٥) شركة مدرجة في بورصة قطر وتشكل هذه الشركات حوالي (٨٦%) من اجمالي الشركات المدرجة في البورصة واستخدمت الدراسة مؤشرا مكونا من (٤٤) بندا للإفصاح الاختياري، كما تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بالإضافة الى اختبار صحة الفرضيات بالأدوات الاحصائية المعروفة كالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية. وكان اهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان عمر الشركة وحجمها ودرجة تعقيد عملياتها وحجم موجوداتها جميعها متغيرات هامة تفسر الاختلاف في الافصاح بين الشركات، اما ربحية الشركة فأنها لاتعد متغيرا مهما لتفسير الاختلاف في الافصاح الاختياري.

١١. Wang et al. (2008) "Determinants and Consequences of Voluntary Disclosure in an Emerging Market in China"

محددات ونتائج الإفصاح الاختياري في السوق المالية الناشئة في الصين

استهدفت الدراسة فحص محددات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصينية المدرجة والتي تطرح اسمها في البورصة المحلية والبورصات الأجنبية، إضافة إلى فحص العلاقة بين تكلفة تمويل بالاقتراض والإفصاح الاختياري لهذه الشركات. تضمنت الدراسة تقارير جميع الشركات المدرجة في سوق هونغ كونغ وعددها ١٠٩ شركات توافرت بها التقارير المالية، وقد تم قياس الإفصاح باستخدام مؤشر مكون من (٧٩) عنصرا مقسما إلى ثلاثة أجزاء من معلومات استراتيجية ومعلومات مالية ومعلومات غير مالية بينت الدراسة أن الإفصاح الاختياري يرتبط بشكل إيجابي مع نسبة الملكية وسمعت مدقق الحسابات، كذلك فإن الدراسة لم تتوصل إلى أدلة تربط انخفاض تكلفة التمويل بالاقتراض مع التوسع بالإفصاح الاختياري.

٣,٣,٢ ما يميز هذه الدراسة:

لقد تناولت الدراسات السابقة في معظمها خصائص مجلس الإدارة وربطتها بعدة متغيرات تتعلق بخصائص مجلس الإدارة بصورة غير مباشرة أحيانا وبعيدة عن مبادئ الحوكمة أحيانا أخرى إلا أن هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات التي ربطت بين مبدئين من مبادئ الحوكمة وهما مجلس الإدارة والإفصاح. إذ أن الإفصاح يعتبر من أهم الركائز لجودة المعلومات

المحاسبية والقوائم المالية والمرجع الرئيسي للملاك والمساهمين الحاليين والمستثمرين والاطراف الاخرى ذات العلاقة الوثيقة بالمنشأة مثل الدائنين والعملاء والجهات الحكومية ليتخذوا القرارات الرشيدة ولهذا تعتبر الدراسة وحسب علم الباحث من الدراسات التي ستضيف بعدا جديدا في مجال الافصاح بشكل عام والافصاح الاختياري بشكل خاص لما له من مؤشرات قوية للحكم على نجاح المنشآت بشكل عام والبنوك بشكل خاص وتحديد مدى استمراريته في مزاوله نشاطاتها.

. وهكذا، ومن فأن هذه الدراسة كشفت من خلال نتائجها في زيادة المعرفة حول تأثير هيكل مجلس ادارة البنوك الاردنية على الافصاح الاختياري، وبالتالي مساعدة واضعي القوانين التي تهتم بتحسين قانون حوكمة الشركات. ويضاف الى ذلك اعتماد الدراسة على اسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

## الفصل الثالث منهجية الدراسة

٣,١ المقدمه

٣,٢ مجتمع وعينة الدراسة

٣,٣ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

٣,٤ نموذج الدراسة

### ٣,١ المقدمة

يهدف هذا الفصل لاستعراض الطريقة والاجراءات المستخدمة في هذه الدراسة، حيث سيتم عرض منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، عرض انموذج الدراسة، التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة، واخيراً تطوير فرضيات الدراسة.

تسعى هذه الدراسة لاختبار اثر هيكل مجلس الادارة على الافصاح الاختياري، ولغايات تحقيق اهداف الدراسة يتبع الباحث المنهج الوصف التحليلي الذي يعتمد على استقراء البيانات والمعلومات من مصادرها الثانوية والتي تمثل الادبيات والمؤلفات والرسائل الجامعية والدوريات لاختبار العلاقة الارتباطية بين هيكل مجلس الادارة وشروط تكوينه كأحد مبادئ حوكمة الشركات وبين متطلبات الافصاح الاختياري في البنوك.

### ٣,٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الاردنية لفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، في حين تتكون عينة الدراسة من البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان ٢٠١٣-٢٠١٧، حيث تم استثناء البنوك الاسلامية لسبب اختلاف طبيعة عملها وتقريرها المالي وعناصره.



## ٣,٣ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

### ١- المتغيرات المستقلة

نسبة اعضاء مجلس الإدارة المستقلين: تشكل هذه النسبة نسبة الاعضاء المستقلين في مجلس الإدارة الى عدد الاعضاء الكلي، حيث نص قانون حوكمة الشركات على ضرورة ان يكون ثلثي المجلس مستقلين.

ازدواجية الرئيس التنفيذي: متغير وهمي سيتم قياسه من خلال اعطاء قيمة (١) اذا كان الرئيس التنفيذي يشغل منصب اخر في البنك (٠) غير ذلك.

نسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين: تشكل هذه النسبة نسبة الاعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة الى عدد الاعضاء الكلي.

نسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%: تشكل هذه النسبة نسبة الاعضاء الذين يملكون ٥% واكثر في مجلس الإدارة الى عدد الاعضاء الكلي.

### ٢- المتغير التابع:

الافصاح الاختياري ويشمل البنود التالية موزعة على فئات يحقق كل منها جانباً من جوانب

نشاطات البنك وخصائصه الادارية والمالية وهي :

١-معلومات الشركة العامة المالية والغير مالية وتشمل :

- تاريخ تأسيس البنك

- عدد افرع البنك المحلية والاجنبية
- التقارير المالية باللغتين العربية والاجنبية
- خطط برامج التوسع
- تطوير الخدمات
- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئه
- وجود ادارة المخاطر ودورها
- ٢- معلومات على الاسهم وحملة الاسهم وتشمل :
  - النسب المالية
  - عدد الاسهم المصدرة للتداول
  - القيمة السوقية للسهم
  - مخطط نمو السهم التاريخي
- ٣- معلومات عن مجلس الادارة وتشمل :
  - المؤهلات العلمية لمجلس الادارة
  - اعمار المدراء وخبراتهم

- الجنس

- الجنسية

- نسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%

- اسماء اعضاء مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

٤-معلومات عن العاملين وتشمل :

- نسبة العاملين من كل جنس

- نسبة العاملين من كل جنسية

- عدد العاملين

- نظام التقاعد في البنك

- الدورات التدريبية

٥-معلومات عن شركة التدقيق وتشمل :

- اسم شركة التدقيق.

- اسماء لجنة التدقيق.

- حجم مكتب التدقيق.

- مكتب التدقيق محلي أو اجنبي.

حيث تم جمع جميع هذه المتغيرات كمتغيرات وهمية تحمل القيمة (٠) عند عدم افصاح البنك عن العنصر والقيمة (١) عند افصاح البنك عن العنصر ثم تحويلها الى مؤشر للافصاح الاختياري بقسمة عدد البنود المفصح عنها الى عدد البنود مجتمعة.

تقوم هذه الدراسة على متغيرين رئيسيين اولهما مستقل ويمثل هيكل مجلس الادارة وتكوينه وثانيهما الافصاح الاختياري ويتم قياسهما كما نرى في الجدول ٣,١:

جدول رقم (٣,١) قياس متغيرات الدراسة

الرمز	كيفية القياس	المتغير
V.DIS	يتم تطوير مؤشر للإفصاح الاختياري لقياس نسبة الإفصاحات الاختيارية في البنوك الأردنية بقسمة عدد البنود المفصح عنها على قيمة.	الافصاح الاختياري
IND	تشكل هذه النسبة نسبة الاعضاء المستقلين في مجلس الإدارة الى عدد الاعضاء الكلي ,حيث نص قانون حوكمة الشركات على ضرورة ان يكون ثلثي المجلس مستقلين.	نسبة اعضاء مجلس الإدارة المستقلين
DUL	متغير وهمي سيتم قياسه من خلال اعطاء قيمة ١ اذا كان الرئيس التنفيذي يشغل منصب اخر في البنك ,٠ غير ذلك.	ازدواجية الرئيس التنفيذي
EXM	تشكل هذه النسبة نسبة الاعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة الى عدد الاعضاء الكلي.	نسبة اعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين

OWN	تشكل هذه النسبة نسبة الاعضاء الذين يملكون ٥% واكثر في مجلس الإدارة الى عدد الاعضاء الكلي.	نسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%
-----	---	---

### ٣,٤ نموذج الدراسة

$$VDIS = \alpha_0 + \alpha_1 IND + \alpha_2 DUL + \alpha_3 EXM + \alpha_4 OWN + \varepsilon$$

حيث :

VDIS: المتغير التابع وهو الافصاح الاختياري

IND: نسبة الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة

DUL: ازدواجية الرئيس التنفيذي

EXM: نسبة الاعضاء التنفيذيين

OWN: نسبة اعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون اكثر من ٥%

$\varepsilon$ : الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

$\alpha_0,1,2,3,4$ : معاملات معادلة الانحدار.

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤,١ تمهيد

٤,٢ تحليل مؤشر الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية

٤,٣ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

٤,٤ اختبار التوزيع الطبيعي

٤,٥ اختبار الارتباط المتعدد **Multicollinearity**

٤,٦ اختبار الارتباط الذاتي **Autocorrelation**

٤,٧ اختبار استقرارية البيانات **Stationary**

٤,٨ نتائج اختبار **Hausman**

٤,٩ نتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد بطريقة التقديرات العشوائية

٤,١٠ نتائج اختبار الفرضيات الفرعية لنموذج الدراسة

## ٤,١ تمهيد

يعرض هذا الفصل اساليب اختبار بيانات الدراسة والتي تضمنت التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط المتعدد واختبار الارتباط الذاتي واختبار استقرارية البيانات ونتائج اختبار Hausman ونتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد.

## ٤,٢ تحليل مؤشر الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية

لغايات معرفة نسب الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية قام الباحث بتطوير ثلاثة جداول لقياس كل من نسبة الافصاح الاختياري في كل بنك من البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان لكل سنة من السنوات بالاضافة الى قياس نسبة الافصاح الاختياري لكل مجموعة من مجاميع البنود واخيرا قياس نسبة الافصاح عن كل بند من بنود الافصاح الاختياري. ويشير الجدول ٤,١ الى نسبة الافصاح الاختياري لكل سنة من سنوات الدراسة:

جدول رقم (٤,١) نسبة الافصاح الاختياري لكل سنة من سنوات الدراسة

المتوسط	2013	2014	2015	2016	2017	
86.51%	85.14%	85.14%	85.14%	89.14%	88.00%	الاردني الكويتي
84.71%	84.14%	84.14%	84.14%	84.14%	87.00%	البنك التجاري الاردني
80.14%	80.14%	80.14%	80.14%	80.14%	80.14%	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
83.14%	85.14%	85.14%	80.14%	80.14%	85.14%	بنك الاستثمار العربي الاردني
85.14%	85.14%	85.14%	85.14%	85.14%	85.14%	بنك الإتحاد
79.14%	75.14%	75.14%	75.14%	85.14%	85.14%	بنك المؤسسة العربية المصرفية
75.14%	75.14%	75.14%	75.14%	75.14%	75.14%	البنك الاستثماري
70.14%	70.14%	70.14%	70.14%	70.14%	70.14%	بنك كابيتال

70.14%	<b>70.14%</b>	<b>70.14%</b>	<b>70.14%</b>	<b>70.14%</b>	70.14%	بنك سوسيتيه جنرال
<b>80.14%</b>	80.14%	80.14%	80.14%	80.14%	<b>80.14%</b>	بنك القاهرة عمان
<b>74.14%</b>	74.14%	74.14%	74.14%	74.14%	<b>74.14%</b>	بنك الاردن
<b>74.14%</b>	74.14%	74.14%	74.14%	74.14%	<b>74.14%</b>	البنك الاهلي الاردني
<b>78.14%</b>	78.14%	78.14%	78.14%	78.14%	<b>78.14%</b>	البنك العربي
<b>78.52%</b>	<b>78.22%</b>	<b>78.22%</b>	<b>77.83%</b>	<b>78.91%</b>	<b>79.43%</b>	الاجمالي

يشير الجدول ٤,١ الى ان اعلى نسبة افصاح اختياري كانت للبنك الاردني الكويتي حيث بلغت ٨٦,٥١% في حين كانت اقل نسبة افصاح لكل من بنك كابيتال وبنك سوسيتيه جينيرال وقد بلغت نسبة الافصاح فيهم ٧٠,١٤%. اما من حيث سنوات الدراسة فقد كانت اعلى نسبة افصاح من حيث الاجمالي في سنة ٢٠١٧ وقد بلغت ٧٩,٤٣% اما اقل نسبة افصاح فكانت في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت ٧٧,٨٣%, وكانت اعلى نسبة افصاح للبنوك في سنة ٢٠١٧ للبنك الاردني الكويتي بنسبة ٨٨% اما اقل نسبة افصاح فقد كانت ٧٠,١٤% لجميع سنوات الدراسة في كل من بنك سوسيتيه جينيرال وبنك كابيتال. ويشير الجدول ٤,٢ الى نسبة الافصاح الاختياري لكل مجموعة من مجاميع البنود في كل بنك:

جدول رقم (٤,٢) نسبة الافصاح الاختياري لكل مجموعة من مجاميع البنود في كل بنك

المتوسط	معلومات شركة التدقيق	معلومات العاملين	معلومات مجلس الادارة	معلومات الاسهم	معلومات البنك	
86.51 %	<b>100%</b>	<b>44%</b>	<b>100%</b>	<b>100%</b>	<b>88.568 %</b>	الاردني الكويتي
84.71 %	100%	60%	100%	75%	<b>88.568 %</b>	البنك التجاري الاردني
80.14 %	100%	40%	100%	75%	<b>85.710 %</b>	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
83.14 %	100%	40%	100%	90%	<b>85.710 %</b>	بنك الاستثمار العربي الاردني
85.14 %	100%	40%	100%	100%	<b>85.710 %</b>	بنك الإتحاد



79.14 %	100%	40%	100%	70%	85.710 %	بنك المؤسسة العربية المصرفية
75.14 %	100%	40%	100%	50%	85.710 %	البنك الاستثماري
70.14 %	100%	40%	100%	25%	85.710 %	بنك كابيتال
70.14 %	100%	40%	100%	25%	85.710 %	بنك سوسيتيه جنرال
80.14 %	100%	40%	100%	75%	85.710 %	بنك القاهرة عمان
74.14 %	100%	60%	100%	25%	85.710 %	بنك الاردن
74.14 %	100%	60%	100%	25%	85.710 %	البنك الاهلي الاردني
78.14 %	100%	80%	100%	25%	85.710 %	البنك العربي
78.52 %	100.00%	48.00%	100.00%	58.46%	86.15%	الاجمالي

يشير الجدول ٤,٢ الى ان اعلى نسبة افصاح اختياري كانت للبنك الاردني الكويتي حيث بلغت ٨٦,٥١% في حين كانت اقل نسبة افصاح لكل من بنك كابيتال وبنك سوسيتيه جينيرال وقد بلغت نسبة الافصاح فيهم ٧٠,١٤%. اما من حيث مجاميع البنود فقد كانت اعلى نسبة افصاح من حيث الاجمالي لكل من معلومات مجلس الادارة ومعلومات شركة التدقيق حيث بلغت نسبة الافصاح ١٠٠% اما اقل نسبة افصاح فكانت للمعلومات عن العاملين حيث بلغت ٤٨%. ويشير الجدول ٤,٣ الى نسبة الافصاح الاختياري لكل بند من بنود الافصاح الاختياري لعينة الدراسة ومرات الافصاح عنه:

جدول رقم (٤,٣) نسبة الافصاح الاختياري لكل بند من بنود الافصاح الاختياري

المجموعة	البند	عدد مرات الافصاح	نسبة الافصاح
معلومات البنك العامة مالية وغير مالية	تاريخ تأسيس البنك	٦٥	%١٠٠
	عدد افرع البنك المحلية والاجنبية	٦٥	%١٠٠
	التقارير المالية باللغتين العربية والاجنبية	٢	%٣,١
	خطط برامج التوسع	٦٥	%١٠٠
	تطوير الخدمات	٦٥	%١٠٠
	المسؤولية اتجاه البيئة والمجتمع	٦٥	%١٠٠
	وجود ادارة المخاطر ودورها	٦٥	%١٠٠
معلومات الاسهم وحملة الاسهم	النسب المالية	٦٥	%١٠٠
	عدد الاسهم المصدرة للتداول	٣٢	%٤٩,٢
	القيمة السوقية للسهم	٣٧	%٥٦,٩
	مخطط نمو السهم التاريخي	١٨	%٢٧,٧
	معلومات عن مجلس الادارة	٦٥	%١٠٠
معلومات عن مجلس الادارة	اعمار المدراء وخبراتهم	٦٥	%١٠٠
	الجنس	٦٥	%١٠٠
	الجنسية	٦٥	%١٠٠
	نسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥ %	٦٥	%١٠٠
	اسماء اعضاء مجلس الادارة والرئيس التنفيذي	٦٥	%١٠٠
	نسبة العاملين من كل جنس	١٠	%١٥,٤
	نسبة العاملين من كل جنسية	١٥	%٢٣,١
	عدد العاملين	٦٥	%١٠٠
	نظام التقاعد في البنك	١	%١,٥
	الدورات التدريبية	٦٥	%١٠٠
معلومات عن شركة التدقيق	اسم شركة التدقيق	٦٥	%١٠٠
	اسماء لجنة التدقيق	٦٥	%١٠٠
	حجم مكتب التدقيق	٦٥	%١٠٠
	مكتب التدقيق محلي او اجنبي	٦٥	%١٠٠

يشير الجدول ٤,٣ الى ان اقل نسبة افصاح في بنود الافصاح الاختياري كانت عن عنصر نظام التقاعد في البنك حيث تم الافصاح عنه مرة واحدة فقط في عينة الدراسة وطوال فترة الدراسة (١٣ بنك و ٥ سنوات) وقد بلغت نسبة الافصاح عنه ١,٥% ثم جاء بعده بند الافصاح عن التقارير المالية باللغتين العربية والانجليزية وبعدد مرات ٢ فقط وبنسبة ٣,١%. ويرى الباحث ان سبب عدم توفر التقارير المالية باللغتين كان نتيجة لشروط موقع بورصة عمان القديمة، حيث اصبح الموقع يلزم الشركات بنشر التقارير الانجليزية ايضا منذ بداية عام ٢٠١٨.

### ٤,٣ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول ٤,٤ نتائج الاختبارات الوصفية والتي تشير الى الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم العليا والقيم الدنيا لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٤,٤) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	اقل قيمة	اعلى قيمة	الوسيط	الوسط الحسابي	
0.055737	0.7014	0.891429	0.781429	0.78523	الافصاح الاختياري
0.496623	0	1	0	0.415385	ازدواجية الرئيس التنفيذي
0.046352	0	0.166667	0	0.025349	اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين
0.132539	0	0.727273	0.363636	0.33773	اعضاء مجلس الادارة المستقلين
0.091671	0.076923	0.428571	0.181818	0.21126	اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%

من خلال نتائج الجدول رقم (٤,٤) يتبين لنا ما يلي:

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير التابع الافصاح الاختياري (٠,٧٨٥٢) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٠٥٥). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٠,٧٠١٤) في حين دلت اعلى قيمة الى (٠,٨٩١٤) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٠,٧٨١٤).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل ازدواجية الرئيس التنفيذي (٠,٤١٥٣) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٤٩٦٦). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٠) في حين دلت اعلى قيمة الى (١) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٠).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين (٠,٠٢٥٣) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٠٤٦٣). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٠) في حين دلت اعلى قيمة الى (٠,١٦٦٦) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٠).

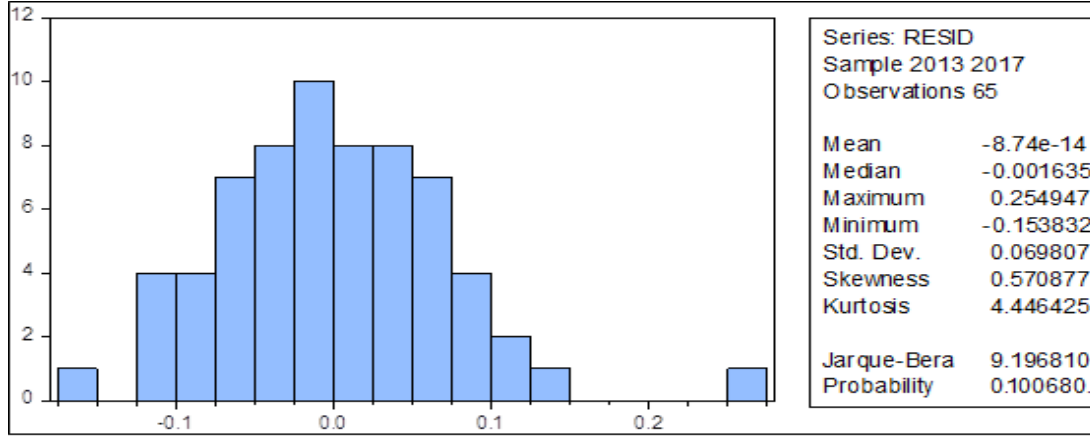
- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل اعضاء مجلس الادارة المستقلين (٠,٣٣٧٧٣) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,١٣٢٥٣٩). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٠) في حين دلت اعلى قيمة الى (٠,٧٢٧٢٧٣) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٠,٣٦٣٦٣٦).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥% (٠,٢١١) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٠٩١٦). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٠,٠٧٦٩) في حين دلت اعلى قيمة الى (٠,٤٢٨٥) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٠,١٨١٨).

## ٤,٤ اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار جاركو بيررا (Jarque-Bera) لاختبار فيما اذا كانت بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الشكل (٤,١)

شكل رقم (٤,١) اختبار التوزيع الطبيعي



وتكون البيانات بحسب اختبار JB تخضع للتوزيع الطبيعي اذا كانت قيمة الاحتمالية Probability اكبر من ٥%، وقد بلغت قيمة الاحتمالية ١٠% وهي اكبر من ٥% مما يعني ان بواقي معادلة الانحدار تخضع للتوزيع الطبيعي. في حين اشارت قيمة Skewness الى وجود تفلطح قليل في بيانات الدراسة يعزى الى طبيعة المتغيرات في الدراسة ولا يؤثر على قيم معادلة الانحدار.

بالاضافة الى اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار استخدم الباحث اختبار التوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات، حيث تم استخدام قيم الالتواء Skewness والتفلطح Kurtosis. حيث تعتبر البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيم Skewness أقل من

٣ وكانت قيم Kurtosis أقل من ١٠ (Hair et al.,2010). ويشير الجدول ٥,٤ الى نتائج

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

ويبين الجدول ٤,٥ التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بشكل تفصيلي:

جدول رقم (٤,٥) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	التقلطح Kurtosis	الالتواء Skewness
الافصاح الاختياري	1.117934	0.343415
ازدواجية الرئيس التنفيذي	2.653672	1.458423
اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين	4.388859	-0.21576
اعضاء مجلس الادارة المستقلين	2.482719	0.334539
اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%	1.792849	0.014074

يشير الجدول ٥,٤ الى ان جميع قيم الالتواء Skewness كانت اقل من ٣ حيث بلغت

اعلى قيمة للالتواء ١,٤٥٨ لمتغير ازدواجية الرئيس التنفيذي، اما التقلطح Kurtosis فقد كانت

جميع القيم اقل من ١٠ حيث بلغت اعلى قيمة تقلطح ٤,٣٨٨٨ لمتغير اعضاء مجلس الادارة

التنفيذيين. وتشير هذه النتائج الى ان جميع متغيرات الدراسة سليمة من مشاكل التوزيع الطبيعي.

#### ٤,٥ اختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity

يهدف هذا التحليل إلى معرفة مدى وجود مشكلة إرتباطات تبادلية عالية

(Multicollinearity) بين متغيرات نموذج الإنحدار المتعدد، ولهذا الغرض تم استخدام إختبار

Person Correlation لفحص نموذج الإنحدار المتعدد للتأكد من عدم وجود أية إرتباطات

تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة باستخدام مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة، حيث أن وجود نسبة ارتباط تزيد عن (٨٠%) بين أي متغيرين أو أكثر يعد ارتباطاً عالياً، وهذا يؤدي إلى تشويه العلاقة بين أحد المتغيرين المستقلين مع المتغير التابع Gujarati (٢٠٠٩)، ومن أجل التحقق من عدم وجود مثل هذه الترابطات فقد تم إعداد مصفوفة للارتباطات التبادلية بين متغيرات الدراسة المستقلة كما في الجدول (٤,٦)

جدول رقم (٤,٦) مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة

ازدواجية الرئيس التنفيذي	اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين	اعضاء مجلس الادارة المستقلين	اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%
1			
-0.11331	1		
-0.0227	0.067053	1	
0.357251	0.023752	-0.02537	1

يلاحظ من الجدول (٤,٦) بأنه لا يوجد مشكلة ارتباطات تبادلية عالية الى الحد المؤثر على نتائج الإنحدار. حيث بلغت اعلى قيمة ارتباط ٣٥,٧٢٥% بين متغير ازدواجية الرئيس التنفيذي ومتغير اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%.

## ٤,٦ اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الإختبار (Q-stat)، ب معنوية (Prob.) أقل من ٠,٠٥ لفترات التباطؤ في الدراسة ( Lags )، والجدول رقم (٤,٧) يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٤,٧) نتائج اختبار Q-Stat للارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار

Lag	قيمة Q-Stat	الدلالة	القرار
0	13.197	0.000	لا يوجد ارتباط ذاتي
1	13.901	0.001	لا يوجد ارتباط ذاتي
2	13.905	0.003	لا يوجد ارتباط ذاتي

ويظهر من الجدول (٤,٧) عدم وجود ارتباط ذاتي في جميع فترات التباطؤ المقترحة لاختبارات Johansen's و Granger وعدم وجود ارتباط ذاتي عند ٥% وهو معادلة الانحدار المتعدد.



## ٤,٧ اختبار استقرارية البيانات Stationary

تم اختبار تجانس ترتيب سلسلة بيانات المؤشرات باستخدام Levin, Lin & Chu عند معنوية ٥% وتظهر نتائج الاختبار او ما يسمى باختبارات جذر الوحدة في الجدول (٤,٨) .

وينص علم الاحصاء على ان قيمة الاحتمالية P-value كلما كانت اقل من ٥% يتم رفض فرضية جذر الوحدة والتي تنص على ان البيانات تحتوي جذر الوحدة، ويتم رفض الفرضية عند دلالة ٥%.

جدول (٤,٨) اختبار جذر الوحدة

المؤشر	قيمة LLC	القيمة المعنوية	القرار
الافصاح الاختياري	-3.72289	0.0001	ساكن عند الفرق الاول
ازدواجية الرئيس التنفيذي	-2.92632	٠,٠٠١٧	ساكن عند ال
نسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين	-2.5961	٠,٠٠٤٧	ساكن عند ال
نسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين	-7.3742	٠,٠٠٠٠	ساكن عند ال
نسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%	-2.12875	٠,٠١٦٦	ساكن عند ال

يعرض هذا الجدول نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع غالبية الدراسات التي تبحث في اختبارات التكامل والسببية للاسواق المالية مثل ( Siklos et al., 2001 and Loizou et al., 2015).

## ٤,٨ نتائج اختبار Hausman

احد اهم افتراضات معادلة الانحدار في طريقة بانيل (Panel Data Analysis) هو بيان فيما اذا كانت معادلة الانحدار تتبع للاثر الثابت او الاثر العشوائي. ويتمثل الفرق بينهما

باختلاف المقطع الثابت لكل متغير لتبيان خصوصيته كما هو في نموذج الأثر الثابت، بينما في نموذج الأثر العشوائي يكون الاختلاف في الخطأ العشوائي. وعادة تكون حزم البيانات متوازنة (بيانات جميع المتغيرات) ويتوقع أن يعمل نموذج الأثر العشوائي بشكل أفضل في هذه الحالة، وعندما تكون غير متوازنة يكون من الأفضل استخدام نموذج الأثر العشوائي. لكن أفضل وسيلة لاختيار النموذج الأنسب في التحليل هو من خلال استخدام اختبار Hausman، حيث يشير قبول الفرضية العدمية للاختبار الى استخدام الاثر العشوائي Random Effect في حين يشير قبول الفرضية البديلة للاختبار الى ان النموذج الانسب هو نموذج الاثر العشوائي Random Effect. ويعرض الجدول (٤,٩) نتيجة اختبار Hausman لبيان النموذج الانسب لمعادلة الانحدار المتعدد.

جدول رقم (٤,٩) نتائج اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section (Overall)	5.6333	4	0.228 2

يتضح من خلال الجدول (٤,٩) ان نموذج التقديرات العشوائية هو الانسب في هذه الحالة حيث بلغت قيمة الدلالة لاختبار Hausman = 0.2282 وهي اكبر من ٥% مما يعني ان استخدام طريقة التقديرات العشوائية هي الامثل Random Effect.

#### ٤,٩ نتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد بطريقة التقديرات العشوائية

يبين الجدول (٤,١٠) نتائج تحليل الانحدار لأثر المتغيرات المستقلة (هيكل مجلس الادارة) على المتغير التابع (الافصاح الاختياري في البنوك الاردنية)، حيث تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد بطريقة التقديرات العشوائية كما اشار اختبار Hausman.

جدول رقم (٤,١٠) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
***0.00000	4.65001	0.017827	0.79597	الثابت
***0.00830	-2.37142	0.067418	-0.09246	نسبة اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون اكثر من ٥%
**0.01172	2.600593	0.022907	0.036665	نسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين
***0.00413	-2.97332	0.066119	-0.0262	نسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين
*0.09431	-1.70776	0.011592	-0.00705	ازدواجية الرئيس التنفيذي
	0.922696			R-squared
	0.896928			Adjusted R-squared
	35.80776			F-statistic
	1.511753			Durbin-Watson
	***0.00000			الدالة

\*, \*\*, \*\*\* تشير الى قبول الفرضية عند ١٠% و ٥% و ١% على التوالي.

ويظهر من الجدول (٤,١٠) قبول النموذج الاحصائي حيث بلغت قيمة Sig. لمعامل F-Statistics ٠,٠٠٠٠٠٠٠ مما يشير الى ان النموذج الاحصائي مقبول عند ١% وان متغيرات الدراسة متسقة فيما بينها بدرجة مرتفعة كما اشارت قيمة  $R^2$  التفسيرية ٨٩,٦٩% مما يعني ان المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة فسرت ما مقداره ٨٩,٦٩% من التغير في الافصاح الاختياري، وبناء على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند معنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لهيكل مجلس الادارة على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية)" وقبول الفرضية البديلة " يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية عند معنوية ( $\alpha \leq 0,01$ ) لهيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية)".

#### ٤,١٠. نتائج اختبار الفرضيات الفرعية لنموذج الدراسة

**H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من ٥% على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ).

يظهر من الجدول ٤,١٠ أن قيمة T قد بلغت  $t = -2.37142$  في حين بلغت قيمة الدلالة  $Sig = 0.00830$  مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من ٥% على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ). وقبول الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من ٥% على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,01$ )".

**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ).

يظهر من الجدول ٤,١٠ ان قيمة T قد بلغت  $t=2.600593$  في حين بلغت قيمة الدلالة  $Sig=0.01172$  مما يشير الى رفض الفرضية الصفرية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ . وقبول الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ ".

**H03:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

يظهر من الجدول ٤,١٠ ان قيمة T قد بلغت  $t=-2.97332$  في حين بلغت قيمة الدلالة  $Sig=0.00413$  مما يشير الى رفض الفرضية الصفرية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ . وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,01)$ .

**H04:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية الرئيس التنفيذي على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

يظهر من الجدول ٤,١٠ ان قيمة T قد بلغت  $t=-1.70776$  في حين ان قيمة الدلالة قد

بلغت  $Sig=0,09431$  مما يشير الى رفض الفرضية الصفرية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ازدواجية الرئيس التنفيذي على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,10)$ . وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ازدواجية الرئيس التنفيذي على الافصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية  $(\alpha \leq 0,10)$ .

## الفصل الخامس النتائج والتوصيات

١,٥ تمهيد

٢,٥ النتائج

٣,٥ التوصيات

## ١,٥ تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً للناتج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة وعلاقة هذه النتائج مع الدراسات السابقة بالإضافة إلى تقديم التوصيات الملائمة بحسب نتائج الدراسة.

## ٢,٥ النتائج

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند معنوية ( $\alpha \leq 0,01$ ) لهيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة Samaha et al., 2015 في حين أنها اختلفت مع نتيجة (باجار والحجيلي، ٢٠١٧) والذين لم يجدوا أثراً لهيكل مجلس الإدارة الإفصاح الاختياري.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من ٥% على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,01$ ) وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة Samaha et al., 2015 في حين أنها اختلفت مع نتيجة (باجار والحجيلي، ٢٠١٧) والذين لم يجدوا أثراً لهيكل مجلس الإدارة الإفصاح الاختياري.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة Samaha et al., 2015 في حين أنها اختلفت مع نتيجة (باجار والحجيلي، ٢٠١٧) والذين لم يجدوا أثراً لهيكل مجلس الإدارة الإفصاح الاختياري.



٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,01$ ) وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة Samaha et al., 2015 في حين انها اختلفت مع نتيجة (باجاخر والحجيلي، ٢٠١٧) والذين لم يجدوا اثرا لهيكل مجلس الإدارة الإفصاح الاختياري.

٥. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية الرئيس التنفيذي على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) عند معنوية ( $\alpha \leq 0,10$ ) وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة Samaha et al., 2015 في حين انها اختلفت مع نتيجة (باجاخر والحجيلي، ٢٠١٧) والذين لم يجدوا اثرا لهيكل مجلس الإدارة الإفصاح الاختياري.

### ٣,٥ التوصيات

- ١- حث البنوك الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي اظهار بياناتها المتعلقة ببيانات مجلس الإدارة من حيث خصائص الاعضاء للمستثمرين لاهميتها وتأثيرها على الإفصاح وبالتالي القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمر.
- ٢- حث البنوك الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي الاهتمام بزيادة الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالعاملين كنظام التقاعد وفئات الرواتب.
- ٣- حث البنوك الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي الاهتمام بزيادة الإفصاح عن التقارير المالية باللغة الانجليزية.
- ٤- يوصي الباحث بضرورة اجراء دراسات مستقبلية على قطاعات اخرى غير قطاع البنوك لضمان سلامة مؤشر الإفصاح المستخدم.

## المراجع

### المراجع العربية

١. ابو شلوع، هديل. (٢٠١٣). محددات الافصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة -دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرفية: (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة طنطا، مصر.
٢. ابونصار، محمد وحميدات، جمعه. (٢٠١٤). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي: دار وائل للنشر، عمان.
٣. -التميمي، عباس حميد. (٢٠١٦). اليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد الاداري والمالي في الشركات المملوكة للدولة: مكتبة المبتعث، العراق، الطبعة الاولى.
٤. -الحسن، ميلينا. (٢٠٠٩). الافصاح الاختياري لدى الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد .
٥. -السرطاوي، عبد المطلب. (٢٠١٥). أثر الحاكمية المؤسسية على اداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ١١، العدد (٣).
٦. -الشلاحي، بندر مرزوق. (٢٠١٢). تحديد طبيعة الافصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت: (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط.

٧. -المطيري، حمد. (٢٠١٠). تطبيق نظم محاسبة الموارد البشرية في الشركات المساهمة العامه بدولة الكويت -المبررات والمبادئ والعوائق: (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الشرق الاوسط .
٨. -المناصير، عمر. (٢٠١٣). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية: (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الهاشمية. الزرقاء
٩. -باجاخر، محمد صالح والحجيلي، عبير هادي. (٢٠١٧). أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية.المجلة العربية للعلوم الادارية.الاصدار(٣)، عدد(٢٤).
١٠. -بلحس، ندى. (٢٠١٠). الافصاح التطوعي في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الاوراق الماليه السعودية -دراسة ميدانية: (رسالة ماجستير غير منشورة)جامعة الملك عبدالعزيز ، الرياض.
١١. -جلاّب، محمد. (٢٠١٠). حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية: (رسالة ماجستير غير منشورة) في ادارة الاعمال، جامعة الجزائر .
١٢. حجازين، سامر سهيل. (٢٠١٣). المسؤولية المدنية لرئيس واعضاء مجلس الادارة في الشركات المساهمة الخاصة في ظل قانون الشركات الاردني: (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط.

١٣. حذف، عبدالرحمن. (٢٠١٢). الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ (OECD) ومبادئ لجنة بازل : دراسة حاله في جيجل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري، الجزائر.
١٤. حمادة، رشا. (٢٠١٤). قياس اثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان، الملجة الاردنية لإدارة الاعمال، مجلد(٤٠)، العدد(٥) ص ٩٠-١١٠.
١٥. حمدان، علام محمد موسى. (٢٠١١). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلد ٣٣
١٦. -خنتوش، حنان. (٢٠١٦). دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للبنوك التجارية: دراسة حاله عينه من الوكالات البنكية بعينه مليله، جامعة ام البواقي، الجزائر .
١٧. -دبله، فاتح وجلاب، محمد. (٢٠١٣). دور الحوكمة المصرفية ومساهمتها في ادارة المخاطر: مجلس الاقتصاديات المالية البنكية، ادارة الاعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر .
١٨. -دعبوز، سعاد. (٢٠١٤). ارساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في قطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية:(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.
١٩. دليل الحاكمة المؤسسية(٢٠١٦) - البنك المركزي الاردني.

٢٠. رياض، سامح. (٢٠١٣). أثر خصائص مجلس الادارة ولجان المراجعة على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المصرية، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد (٢٠)، العدد (٣) ص ٦٢-٧٣.
٢١. الزاير، انتصار. (٢٠١٣). دور حوكمة المصارف في ادارة مخاطر عدم التسديد في البنوك، جامعة محمد خضير. الجزائر.
٢٢. الزعبي، ناديا. (٢٠١٦). اثر خصائص مجلس الادارة على اتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد.
٢٣. زويلف ، انعام. (٢٠١٤). الشفافية والافصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من اثار الازمة المالية العالمية على سوق عمان المالي: المجلة الاردنية لادارة الاعمال ٧ (١٣) ص ١٣٢-١٤٩.
٢٤. الزين، منصورى. (٢٠١١). اهمية اعتماد المعايير الدوليہ للتقارير المالية وأبعاد الافصاح والشفافية: دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر (رسالة غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد ،الجزائر.
٢٥. زيود، لطيف والعثمان، محمد. (٢٠١١). الافصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للاوراق المالية: جامعة تشرين للبحوث .

٢٦. السقا، محمد ابراهيم. (٢٠١٩). لماذا الافصاح والشفافية في البورصة .  
صحيفة الاقتصاد السعودية، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/٧ م من الموقع .  
[http://www.aleqt.com/2010/03/18/article\\_365837.html](http://www.aleqt.com/2010/03/18/article_365837.html)
٢٧. السويراوي، محمد. (٢٠١٥). الحاكمية المؤسسية واثرها على الافصاح في  
المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان : جامعة  
الهاشمية، الزرقاء، الاردن.
٢٨. شهيد ، رزان والعيسى، ضحى محمد. (٢٠١٨). أثر حوكمة الشركات في  
جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية).  
مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية, ٢(٤٤).
٢٩. طالب، علاء والمشهداني، ايمان شيحان. (٢٠١١). الحوكمة المؤسسية  
والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف: دار الصفاء للنشر، عمان.
٣٠. عبد الجليل، توفيق حسن وابو نصار، محمد. (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على  
الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الاردنية:  
(رسالة غير منشورة)، مجلة جامعة الاردنية.
٣١. -عبد القادر، محمد. (٢٠١٠). الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي  
ودورها في ارساء قواعد الشفافية: (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الاغوات،  
الجزائر.

٣٢. عبدالرزاق، حبار. (٢٠١١). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء  
الحوكمة في القطاع المصرفي العربي : حالة دول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات  
شمال افريقيا، جامعة شلف ، الجزائر.
٣٣. عبدالملك، احمد رجب. (٢٠٠٨). دور حوكمة الشركات في تحديد السعر  
العادل للاسهم في سوق الاوراق الماليه: دراسته تحليليه، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
٣٤. عبدالمنعم، اسامه (٢٠١٧). بعنوان اثر خصائص مجلس الادارة على فترة  
اصدار تعزيز المدقق: دراسة تطبيقية على عدد من الشركات المساهمه الاردنية،  
جامعة ال البيت .
٣٥. عبدالله، احمد. (٢٠١١). نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق  
الحسابات واثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية: (رسالة دكتوراه)، جامعة  
عمان العربية، عمان.
٣٦. العكر، معتز برهان. (٢٠١٠). اثر الافصاح الاختياري في البيانات المالية  
المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني :دراسة ميدانية  
على البنوك الاردنية، جامعة الشرق الاوسط .
٣٧. عمير، مهند عثمان. (٢٠١١). العلاقة بين الافصاح الاختياري وتكلفة راس  
المال في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان: (رسالة ماجستير  
غير منشورة)، جامعه الأردنية. عمان.

٣٨. العنزي، احمد. (٢٠١٣). تحليل اثر حوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي: دراسة تطبيقه في عينة المصارف العراقية، مجلة القادسة للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٦) العدد (٢) ص ٦٩-٥٦ .
٣٩. عياري، امال وحوالد، ابو بكر. (٢٠١٢). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: دراسة حاله الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
٤٠. الغريب، سالم سيف. (٢٠١٢). دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت واثره على المصادقية المعلومات المحاسبية: جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
٤١. فراس، عياش وملائكة، ميلينا (٢٠١١). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خضير. الجزائر.
٤٢. قانون الشركات الاردني رقم (٢٢) وتعديلاته، اصدارات (٢٠١٦).
٤٣. قانون هيئة الاوراق المالية، (٢٠١٦)، هيئة الاوراق المالية، عمان.
٤٤. قرقاد، عادل وحوالد، ابو بكر. (٢٠١٣). دور حوكمة المؤسسات المصرفية في محاربة الفساد الاداري والمالي في قطاع المصرفي -اشارة الى حالة الجزائر: بحث مقدم في اطار المؤتمر الدولي الثامن حول الحوكمة ، جامعة حسيبة.
٤٥. مطر، محمد والسويطي، موسى. (٢٠١٢). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح: دار وائل للنشر ، عمان .



٤٦. ناجي، سمية. (٢٠١٦). متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة

الدولية المعيار رقم (١) (عرض البيانات المالية) دراسة حالة مؤسسة الاخوه عموري

للاستيراد والتصدير: (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

### المراجع الاجنبية

٤٧. Adelopo, I. (2011). **Voluntary disclosure practices amongst listed companies in Nigeria. Advances in Accounting, ٢٧(٢), ٣٣٨-٣٤٥.**

٤٨. AL Omari. A. (2016). **The Impact Of Board Director And CEO Educational Qualification And Experince On Performance: Afield Study On Manufacturing Companies Listed On The Amman Stock Exchange. Unpublished Master Thesis .Yarmouk University**

٤٩. AL Smady, A. (2018), **the effect of board of directors characteristics and ownership type on the time lines of financial report applied science private university amman.**

٥٠. Al-Akra, M., & Ali, M. J. (2012). **The value relevance of corporate voluntary disclosure in the Middle-East: The case of Jordan. Journal of Accounting and Public Policy, 31(5), 533-٥٤٩.**

٥١. Bakare, O. U., Taofiq, A., & Jimoh, J. A. (2018). **EFFECT OF BOARD CHARACTERISTICS ON TIMELINESS OF FINANCIAL REPORTING OF LISTED INSURANCE FIRMS IN NIGERIA. ONLINE JOURNAL OF ARTS, MANAGEMENT & SOCIAL SCIENCES**, 3(1).
٥٢. Ball, R., Jayaraman, S., & Shivakumar, L. (2012). **Audited financial reporting and voluntary disclosure as complements: A test of the confirmation hypothesis. Journal of Accounting and Economics**, 53(1-2), 136-1٦٦.
٥٣. Basuony, M. A., Mohamed, E. K., Hussain, M. M., & Marie, O. K. (2016). **Board characteristics, ownership structure and audit report lag in the Middle East. International Journal of Corporate Governance**, 7(2), 180.
٥٤. Elsayed, M. O., & Hoque, Z. (2010). **Perceived international environmental factors and corporate voluntary disclosure practices: An empirical study. The British Accounting Review**, 42(1), 17-35.
٥٥. Hossain, M., & Hammami, H. (2009). **Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar. Advances in Accounting**, 25(2), 255-2٦٥.

٥٦. Johl, S. K., Kaur, S., & Cooper, B. J. (2015). **Board characteristics and firm performance: Evidence from Malaysian public listed firms.** Journal of Economics, Business and Management, 3(2), 239-243.
٥٧. Sajjad, S., & Rashid, K. (2015). **The Relationship between Board Diversity and Firm Performance: Evidence from the Banking Sector in Pakistan.** IUP Journal of Corporate Governance, 14(3.(
٥٨. Samaha, K., Khlif, H., AND Hussainey, K. (2015). **The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: A meta-analysis.** Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 24, 13-2٨.
٥٩. Wang, K., Sewon, O., & Claiborne, M. C. (2008). **Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China.** Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 17(1), 14-3٠.